جامعة محمد البشير الإبراهيمي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطلبة:

– طهرات محمود

– موهوبي خليصة

بعنوان:

أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر

دراسة تحليلية للفترة ما بين (2000-2017)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/09/21.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/قاسمي محمد الأمين	أستاذ محاضر أ	رئيسا
الأستاذ/صغور فريد	أستاذ محاضر أ	مشرفا
الأستاذ/بعابشة نجيب	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

جامعة محمد البشير الإبراهيمي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطلبة:

– طهرات محمود

– موهوبي خليصة

بعنوان:

أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر

دراسة تحليلية للفترة ما بين (2000-2017)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/09/21.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/قاسمي محمد الأمين	أستاذ محاضر أ	رئيسا
الأستاذ/صغور فريد	أستاذ محاضر أ	مشرفا
الأستاذ/بعابشة نجيب	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

إهداء

قال لقمان لابنه ناصحا : ."إن الدنيا بحر عريض، قد هلك فيه الأولين والآخرين، فإن استطعت فاجعل سفينتك تقوى الله، وعدّتك التوكل وزادك العمل الصالح، فإن نجوت فبرحمة الله وإن هلكت فبذنوبك".

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك، أهدي ثمرة جهدي للواحد الغفار الذي منّ علي بنعمه وفضله العظيم وأنار لي درب العلم والمعرفة وسدّد خطاي وهدفي لإنجاز هذا العمل المتواضع كما أهديه لسيد الخلق كله وإلى من بلّغ الرسالة وأدى المانة ونصح الأمة نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا وحبيبنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا.

ثم أهدي ثمرة جهدي إلى:

من هي نور عيني وشمعة تضيئ لي الطريق، إلى التي سهرت الليالي وسندي في الحياة، وإلى من غمرتني بدعائها ليلا نهارا، إلى أعظم عاطفة في الوجود وأغلى من روحي "أمـــي الغالـيـــة" حفظها الله وأدامها تاجا فوق رؤوسنا.

إلى من عجز اللسان عن وصفه وخفق القلب لذكره، إلى الذي كان سراجا لضياء دربي فكان الناهج الحسن، إلى من علمني الصمود فكان الناصح الحسن إلى "أبـــي العـزيـــز" أطال الله في عمره.

إلى إخوتي رفقاء دربي في هذه الحياة، إلى من أرى التفاؤل بأعينهم والسعادة في ضحكتهم، إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء دمتم سندا لي عيلان محمد، بورنان شريف علي، لفقير زكرياء، عواطي مهدي، أقدوش عبد الحق.

إلى من أحبهم قلبي ويأبى القلب فراقهم إلى عنوان المحبة ورمز الصداقة والوفاء إلى من رافقوني في دراستي وقضينا أجمل اللحظات وكنا يدا واحدة في حلو الحياة ومرّها إلى أغلى وأعز الأصدقاء خاصة لزميلتي واختي في هذا العمل ميهوبي خليصة.

وإلى كل أفراد عائلتي ، وإلى كل من أكنّ له الاحترام ومن ساندني من قريب أو من بعيد وإلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي.

طهرات محمود

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في هذا الوجود إلأى من حملتني وأنجبتني وسهرت وتعبت لراحتي، إلى التي فرحت لفرحي وحزنت لحزني.

إلى أمي

إلى من أنار درب الحياة وكان السبب في وصولي إلى ما وصلت إليه، إلى من ضحى وكافح لأجلي، إلى من علمني أن الصبر في الحياة سبيل لظفر بالأشياء إلى من زرع فيا الأخلاق من أخلاقه الحسنة

إلى أبي

إلى أفراد أسترتي إلى أصدقائي

إلى كل من علمني أن العلم سلاح والأخلاق ذخيرة.

موهوبي خليصة

شكر و تقدير

الحمد والشكر لله العلي القدير الذي سدد خطانا وذلّل لنا الصعاب وألهمنا الرشاد وأنعم علينا بفضله وأمدّنا بالعزم والإرادة والصبر لإتمام هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير والامتنان والعرفان إلى الأستاذ الفاضل صغور فريد عرفانا لفضله وتقديرا لمجهوداته من حيث العون والتوجيه وصبره الطويل علينا، وتفهمه لنا طول فترة البحث فجزاه الله عنا كل خير.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والامتنان إلى موظف المكتبة محمد شلبابي، وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد.

كما لا ننسى عمال المكتبة.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
الشكر	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال البيانية	–
مقدمة	ب-د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	
تمهيد الفصل	02
المبحث الأول: الإطار النظري للنفط	03
المطلب الأول: ماهية النفط	03
المطلب الثاني: محددات أسعار النفط	06
المطلب الثالث: آثار ارتفاع و انخفاض أسعار النفط على سوق النفط و الدول الريعية	09
المبحث الثاني: الإطار النظري للنفقات العامة	14
المطلب الأول: ماهية النفقات العامة	14
المطلب الثاني: تبويب النفقات العامة	19
المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة	20
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	23
المطلب الأول: الدراسات التي تناولت موضوع النفط	23
المطلب الثاني: الدراسات التي تناولت موضوع النفقات العامة	25
المطلب الثالث: مساهمة الدراسة	26
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: الدراسة التحليلية	
تمهيد الفصل	29
المبحث الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017	30
المطلب الأول: تغيرات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية (2000-2017)	30
المطلب الثاني: تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة (2000-2017)	36

المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة وعناصرها في الجزائر	40
المطلب الأول: اثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة في الجزائر	40
المطلب الثاني: اثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر	44
المطلب الثالث: اثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر	54
المبحث الثالث: التدابير المتخذة للتخفيف من أثار تقلبات أسعار النفط في الجزائر	58
المطلب الأول: الصناديق السيادية	58
المطلب الثاني: صندوق ضبط الإيرادات	61
خلاصة الفصل	68
خاتمة	70
قائمة المصادر والمراجع	73
قائمة الملاحق	-
الملخص	-

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
1-2	تطور أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية (2000-2008)	**31**
2-2	تطور أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية (2009-2017)	**33**
3-2	تطور أسعار النفط الخام الجزائري (2000-2008)	**36**
4-2	تطور أسعار النفط الخام الجزائري (2009-2017)	**37**
5-2	تطور الإيرادات العامة والجباية البترولية في الجزائر في الفترة (2000-2008)	**40**
6-2	تطور الإيرادات العامة والجباية البترولية في الجزائر في الفترة (2009-2017)	**42**
7-2	تطور النفقات العامة الإجمالية للجزائر في الفترة (2000-2009)	**45**
8-2	تطور النفقات العامة الإجمالية للجزائر في الفترة (2000-2017)	**47**
9-2	تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر من الفترة (2000-2008)	**50**
10-2	تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر من الفترة (2009-2017)	**52**
11-2	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر في الفترة (2000-2008)	**55**
12-2	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر في الفترة (2000-2008)	**56**
13-2	تصنيف أكبر عشر صناديق سيادية في العالم	**61**
14-2	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الفترة (2000-2008)	**64**
15-2	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الفترة (2009-2017)	**65**

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-2	تطور أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية (2000-2017)	**35**
2-2	تطور أسعار النفط الجزائري في الفترة (2000-2017)	**39**
3-2	تطور الإيرادات العامة والجباية البترولية في الجزائر في الفترة (2000-2017)	**44**
4-2	تطور إجمال النفقات العامة خلال (2000-2017)	**49**
5-2	تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر في الفترة (2000-2017)	**54**
6-2	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر في الفترة (2000-2017)	**58**
7-2	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الفترة (2000-2017)	**67**

مقدمة

تمهيد:

نظرا للتغيرات والتطورات المتسارعة التي شهدها الاقتصاد العالمي طيلة العقود المنصرمة والتي من بينها تزايد الارتباط باستخدام الطاقة وبالأخص النفط حيث يعتبر من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ سنة 1859م، فهو المصدر الرئيسي للطاقة على اختلاف أنواعها وأشكالها الذي تعتمد عليه معظم اقتصاديات دول العالم المتقدم لكونه أقل مصادر الطاقة تكلفة ولتعدد مميزاته واستخداماته، كما يعتبر سلعة إستراتيجية عالمية ومادة أولية في الصناعة الكيماوية والنفطية باعتباره مصدرا هاما للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة.

وبما أن اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط تعتمد في تمويل نفقاتها على مصدر رئيسي وهو الإيرادات النفطية وهذه الأخيرة مرتبطة بتطورات الاقتصاد العالمي وبظروف السوق النفطية وتقلبات أسعاره والآليات التي تحددها أو القوى المؤثرة فيها، وهذا ما جعلها عرضة لحالات من التذبذب وعدم لاستقرار ورغم هذه الآثار التي يخلفها النفط إلا أنه ساهم في بناء اقتصاديات العديد من الدول عبر العالم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشر مما أثر على السياسات الاقتصادية لهاته الدول خاصة منها تلك التي تعتمد في تمويل نفقاتها وميزانيتها العامة على الإيرادات النفطية.

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الميزانية العامة التي تعتبر المرآة العاكسة للمالية العامة للدولة فهي من أهم الأدوات الفعالة التي تستخدم في تنفيذ السياسة المالية والبرامج الاقتصادية. فالميزانية العامة في الجزائر تستند على قطاع النفط في تمويل البرامج الاستثمارية، وكذلك النفقات العامة هي الأخرى مبنية على مدى تأثر الإيرادات الكلية المتأتية معظمها عن طريق الجباية البترولية مما يجعلها عرضة لتقلبات شديدة بفعل التغيرات التي يعرفها سعر النفط.

ومن هذا المنطلق الوجيز نطرح الإشكالية الرئيسية للموضوع بالشكل التالي:

ما هي آثار تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية سنحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي التفسيرات الاقتصادية لتقلبات أسعار النفط؟
- هل النفقات العامة هي التي تؤثر على الإيرادات العامة أو العكس أو كلاهما يؤثر في الآخر؟ وإلى أي مدى تتأثر النفقات العامة بتقلبات أسعار النفط في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

يمكن صياغة الفرضيات التالية من أجل الإجابة على أهم الأسئلة المطروحة:

- تخضع أسعار البترول لمتغيرات خارجية لا يمكن التحكم بها في النطاق المحلي.
- لتقلبات أسعار النفط أثر كبير على الاقتصاديات المرتبطة بقطاع المحروقات.
- تتأثر النفقات العامة بتأثر الإيرادات العامة وبالتحديد الإيرادات الجباية النفطية وذلك بنسبة للدول التي تعتمد على الإيرادات النفطية كمورد أساسي.

أسباب اختيار الدراسة:

تكمن أسباب اختيار الموضوع إلى المبررات التالية:

- الرغبة الشخصية في البحث في موضوع النفط باعتباره موضوع الساعة وارتباطه بالاقتصاد الجزائري.
- إثراء البحوث والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة وذلك لأنها تسلط الضوء على أهم القضايا الراهنة و التي شغلت دول العالم المتمثلة في:

- مدى تأثير تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد والموازنة العامة للجزائر، وذلك لأن اقتصادها أحادي الإنتاج أي أنها تعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل.
- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة نتيجة التقلبات الحادة التي تعرفها أسعار النفط في العالم والتي من الصعب التنبؤ بها.

أهداف الدراسة:

من خلال دراستنا نسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على أسعار النفط وأنواعها ومحدداتها.
- التعريف بالنفقات العامة والتعرف على أهم تقسيماتها.
- إبراز أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).
- إظهار الآثار الناجمة عن التقلبات في أسعار النفط على عناصر الموازنة العامة في الجزائر ومدى قدرة الصناديق السيادية على احتواء هذه الآثار.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

1-الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة في إطارها المكاني الاقتصاد الجزائري.

2- الحدود الزمانية: أما الإطار الزمني فامتدت فترة الدراسة من 2000 إلى 2017.

منهج الدراسة:

بناءا على طبيعة الإشكالية المطروحة، ومن أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة في هذا البحث وقصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة والإجابة على أسئلة البحث سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمعلومات، حيث يمكن توضيح الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع مستخدمين في ذلك الإحصائيات والأدوات البحثية التي تلائم منهج البحث.

صعوبات الدراسة:

لا يوجد عمل يخلو من الصعوبات، وعليه فإن أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذا العمل نذكر:

- صعوبة الحصول على الإحصائيات.
- انعدام المراجع ذات الصلة بالموضوع بمكتبة الكلية.

هيكل الدراسة:

جاءت الدراسة في فصلين بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، تطرقنا في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية في مبحثين، يتطرق المبحث الأول إلى النفط في إطارها النظري، والمبحث الثاني فقد خصص للنفقات العامة، ليتطرق المبحث الثالث إلى الدراسات السابقة التي تناولت الدراسة بكلتا شقيها، أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2017) في المبحث الأول وبعدها المبحث الثاني بانعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة وعناصرها، أما المبحث الثالث والأخير فتناول التدابير المتخذة للتخفيف من أثار تقلبات أسعار النفط، وبعدها قمنا باستعراض أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث والاقتراحات المتعلقة بالموضوع.

الفصل الأول

تمهيد:

بعد الثورة الصناعية والحرب العالمية الثانية أصبح النفط مادة إستراتيجية وأساسية في الصناعة والتجارة الدولية إذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي الحديث، ولكونه مورد هام تسعى جميع الدول نحو الحصول عليه. أدى إلى تقلبات شديدة في أسعاره بالإضافة إلى عوامل أخرى منها سياسية واقتصادية.

كما أدي تطور الدولة الحديثة إلى تطور وظائفها ومنها الاقتصادية حيث أصبحت أكبر تدخلا، وهذا أدى إلى تطور النفقات العامة واتساع نطاقها وتطور حجمه بالقدر الكافي لتغطية الحاجات العامة.

وعليه تنقسم دراستنا لهذا الفصل إلى:**المبحث الأول**: الإطار النظري للنفط، **المبحث الثاني**: الإطار النظري للنفقات العامة، **المبحث الثالث**: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للنفط

النفط هو من مصادر الطاقة التي لا يمكن الاستغناء عنه ويطلق عليه الذهب الأسود ونظرا للأهمية البالغة للنفط أصبح الاقتصاد النفطي موضع رعاية واهتمام في كافة الأوساط العلمية، وأصبحت الصناعة النفطية من أبرز الأنشطة الصناعية للاقتصاد الصناعي العالمي ويظهر ذلك في تضاعف معدلات إنتاجه واستهلاكه.

المطلب الأول: ماهية النفط

رسمت مرحلة جديدة في تاريخ الطاقة بنهاية القرن التاسع عشر، حيث زاد الاعتماد على النفط كمصدر من مصادر الطاقة خاصة مع تزايد الاكتشاف منه وتوافره على مزايا لا تتوفر في غيره، وبذلك ظهر على خريطة الطاقة وزادت نسبة مساهمته في ميزان الطاقة العلمي.

الفرع الأول: النشأة والتعريف

أولا– النشأة:

يعتبر النفط* من أهم الموارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، فقد لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية، الاقتصادية والدولية، وقد عرف الإنسان النفط منذ الآلاف السنين لكنه لم يكلف نفسه عناء البحث عليه بل كان يستعمله حيث وجده وعلى الحال التي وجده عليه، وتذكر الكتب القديمة أن سيدنا نوح عليه السلام استخدم الزفت في تركيب سفينته، وقد عرفه إنسان العراق القديم والإنسان في منطقة باكو في الاتحاد السوفياتي والهنود الحمر في قارة أمريكا الشمالية وفي مصر أيام الفراعنة الذين استفهموا في مواد التحنيط، وقد كانت معرفتهم له مرتبطة ببعض الظواهر التي شاهدوها من خلال الانكسارات والشقوق في الأرض وانسياب تلك المادة، ويؤكد لنا تاريخ الحضارة البشرية استعمال النفط الخام القديم لتشحيم والإنارة، كما استخدمت الإسفلت** في المباني ورصف الطرقات، ويقال أن أول بئر نفطية هي التي حفرت في جنوب إيران عام 500 قبل الميلاد تقريبا، كما يعتقد أن الصينين كانوا يستخرجون النفط بواسطة أنابيب الخيزران منذ القرن الثالث قبل الميلاد[1].

وفي منتصف القرن التاسع عشر زاد الطلب على زيت الصخر بسبب الثورة الصناعية، فتوجه عدد من العلماء نحو حزمة من الإجراءات سمحت بإحداث استعمالات تجارية للنفط، فقد قدم الفيزيائي والجيولوجي الكندي أبراهم قيسنت Abraham Gessnet عام 1825 وقودا للإضاءة يشتغل بدون مخلفات انطلاقا من النفط الخام، أما الكيميائي

[1] حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 57، ص 2.

* – يعتبر الألماني أجريكولا أول من أطلق عليه هذه التسمية وكان ذلك في منتصف القرن 16 ميلاد.

** – الإسفلت: الحالة السائلة للبترول المتواجد في الطبيعة.

الأمريكي بنيامين سيلمان Benyamin Sillman اظهر في تقرير له يشير إلى مجموعة من المنتجات المفيدة يمكن أن تؤخذ عن طريق تقطير النفط ونتيجة لذلك أخذت فكرة المكامن البترولية تأخذ طريقها الطبيعي وحفر أول بئر في ألمانيا عام 1857 إلا أن المبادرة التي حققت صدى قويا كانت من طرف المهندس الأمريكي إدوين دارك Edwin Darke في 27 أوت 1859 في مدينة تيتسفيل Titusville ببنسلفيانيا في الولايات المتحدة الأمريكية فقد بادر Darke إلى مجموعة من المكامن للبحث عن المنبع الأم فنجح في استخراج النفط بيسر وسهولة لأن البئر لم يكن عميقا جدا 69 متر، وكان معد إنتاجه اليومي حوالي 20 برميل وقد كان هذا النجاح بداية الصناعة البترولية الحديثة[1].

ثانيا– تعريف النفط:

أ– تعريف:

Pétrouleum هي كلمة من أصل لاتيني ومعناها زيت الصخر، ويوجد عادة عند سطح الأرض أو في باطنها، وقد يتخذ النفط شكلا سائلا وعندئذ يسمى بالزيت الخام Crude Oil أو يأخذ شكلا غازيا وحينئذ يسمى الغاز الطبيعي Natural Gaz[2].

تعريف 1: يعرف النفط بأنه سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة، وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية، ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية كيماوية مختلفة، كما يحتوي على بعض الثوابت كالكبريت والأوكسجين والنيتروجين والماء والأملاح وكذلك بعض المعادن مثل الحديد والصوديوم[3].

تعريف 2: النفط هو مادة بسيطة حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، ومركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته وذلك تبعا للاختلاف الجزئي لكل منها، وباعتبارها خليطا من المواد الهيدروكربونية، والنفط سائل دهني له رائحة خاصة تتميز وتختلف ألوانه بين الأسود الأخضر، البني والأصفر، كما تختلف لزوجته تبعا لكثافة النوعية[4].

والنفط مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت تكمن بساطته في مكوناته الكيميائية إذ يتكون من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، بينما اختلاف خصائص مشتقاته يجعله مادة مركبة إذ تختلف جزيئات تكوين كل مادة مشتقة.

---

[1] www.monde diplomatique.Fr/index/sujet/pétrole.com consulté le 10/07/1019/14 :13.

[2] كامل بكري وآخرون، **الموارد واقتصادياتها**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 167.

[3] أمينة مخلفي، **أسس إقتصاد النفط**، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي، الجزء 01، جامعة ورقلة 2014/2013، ص 6.

[4] مرزاش فتيحة، **استراتيجية ترقية الكفاءات الاستخدامية للثورة البترولية في الاقتصادية العربية في إطار ضوابط تنمية المستدامة**، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنعقد أيام 08/07 أفريل 2008، الأردن، ص04.استشير يوم 21:23/2019/07/12.

الفرع الثاني: خصائص ومميزات النفط

أولا– مميزات النفط: للنفط مميزات هامة ترفعه فوق مصادر الطاقة أهمها ما يلي[1]:

أ– تركيبته الكيماوية فريدة، حيث الهيدروجين الممزوج مع الكاربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من الموارد وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا.

ب– النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضمن له أهمية خاصة.

ج– يعتبر النفط مصدرا ناضب يتناقص بكثافة استعماله.

د– تبلغ المشتقات النفطية حوالي 80000 منتجا.

هـ– النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة في العالم حاليا، ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي السائد.

و– تعتبر الصناعة النفطية من الصناعات الضخمة التي تضمن مخاطر عالية وتتطلب رؤوس أموال ضخمة.

ثانيا– مقاييس الوحدة النفطية:

تعتمد مقاييس المادة النفطية على جانب الحجم أو الوزن وهي كما يلي:

أ– الحجم: يتمثل أساسا في البرميل وهو وحدة قياس أنجلوساكسونية، ويعادل 159.984 لتر ويعتبر الوحدة الأكثر شيوعا في قياس الحجم رغم أنه لم يعد يستخدم عمليا في عملية النقل بواسطة الأنابيب السفن والصهاريج.

ب– المتر المكعب:وحدة قياس الحجم يستعمل في بلدان أوروبا الغربية خاصة فرنسا وألمانيا ويعادل 6.28 برميل.

ج– الوزن: يعتمد على الطن كوحدة قياس رغم تنوع المقاس الطني، من الطن الطويل 2006كغ الطن القصير 906كغ، الطن المتري 999كغ، أما الغاز الطبيعي يقاس بالمتر المكعب الذي يعادل 35.31 قدم مكعب.

ثالثا– تصنيف النفط:

صنف النفط الخام في البداية اعتمادا على درجة الكثافة API إلى خفيف وثقيل، ومع تطور عملية القياس أضيفت تصنيفات أخرى، تعتمد على الخصائص الكيميائية والفيزيائية، كنسبة المركبات الكبريتية ثم أدخل عامل اللزوجة لتفريق بين النفوط الثقيلة والثقيلة جدا والتي تصنف عادة على أنها غير تقليدية، وفيما يلي أهم طرق تصنيف:

أ– تصنيف النفط على أساس المصدر الهيدروكربوني : تصنف إلى :

1– الغاز: الغاز الطبيعي.

[1] مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال فترة 1973–2003**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير (غير منشورة) تخصص: النقود المالية، جامعة الجزائر، 2004–2005، ص 11.

2- السائل: يتضمن مجموعتين:

- **مجموعة النفوط التقليدية**: التي تتكون من الغاز المصاحب، والنفط الخام والنفط الثقيل.
- **مجموعة النفوط غير التقليدية**: تتكون من النفط الثقيل جدا أو البيتومين المستخرج من رمال القار.

3- الغاز الصلب: ويتضمن الفحم، وزيت السجيل (صخر نفطي).

ب- تصنيف النفط على أساس الكثافة المحتوى الكبريتي: يضاف إلى مقياس الكثافة مستوى الكبريتي للدلالة على خصائصه النوعية كلما ارتفعت درجة كثافة النفط API ينخفض محتواه من المركبات الكبريتية فمثلا يبلغ المحتوى الكبريتي لنفط العربي الخفيف 1.78% والمتواجد ضمن مجموعة النفط الخفيف جدا الذي تساوي أو تزيد درجة الكثافة فيه 50 API.[1]

ج- تصنيف النفط على أساس الكثافة واللزوجة: بما أن الكثافة ليست معيارا كافيا للدلالة على درجة لزوجة النفط الخام حيث توجد بعض الأنواع متوسطة الكثافة تتميز بدرجات لزوجة أعلى من نفوط أخرى كثافتها أقل، فقد تم التوصل إلى تصنيف يعتمد على درجة الكثافة واللزوجة معا وذلك على نحو التالي:

1- النفط الخفيف: وهو النفط ذو الكثافة أعلى من 20° API ودرجة لزوجة حدها الأعلى 100سنتيبواز*.

2- النفط الثقيل: وهو النفط ذو الكثافة بين 20°-10° API ودرجة لزوجة حدها الأعلى 10000 سنتيبواز.

3- النفط الثقيل جدا (البيتومين): تقل كثافته عن 10° API ولكن بدرجة لزوجة حدها الأعلى 10000 سنتيبواز.

المطلب الثاني: محددات أسعار النفط

من مبادئ علم الاقتصاد أن سعر أي سلعة يتحدد بناءا على توازن عرض السلعة مع الطلب عليها، فإذا زاد الطلب على العرض فإن السعر يرتفع حتى يتم التوازن والعكس صحيح، ولا يختلف النفط على السلع الأخرى في ذلك، غير أن النفط كما تم توضيحه فيما سبق له ما يميزه عن السلع الأخرى، فتختلف العوامل التي تؤثر في جانبي الطلب والعرض عليه عن العوامل التي تؤثر في جانبي العرض والطلب للسلع الأخرى.

---

[1] عبد السلام بريزة، **دور الصناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض البترولية-دراسة حالة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد-** ،مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، (غير المنشورة)،تخصص:اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية،جامعة سطيف، الجزائر،2012-2013، ص09.

* سنتيبواز: جزء واحد من مئة جزء من البواز وهي عبارة عن وحدة غير نظامية لقياس اللزوجة الحركية.

الفرع الأول: الطلب النفطي

بقدر ما يرتفع (أو ينخفض) الطلب على النفط نتيجة انخفاض (أو ارتفاع) سعر النفط وفقا لقانون الطلب البديهي، فإن الطلب على النفط يؤثر أيضا على مستوى السعر وذلك عندما تؤدي العوامل التي تؤثر في جانب الطلب إلى زيادة حجم الطلب بحيث ينتقل منحنى الطلب إلى زيادة حجم الطلب بحيث ينتقل منحنى الطلب لأعلى ويكون نتيجة لذلك ارتفاع السعر عند كل كمية مطلوبة والعكس صحيح ويتكون الطلب على النفط من نوعين من الطلب هما: الطلب على النفط بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة.

أولا– الطلب على النفط بغرض الاستهلاك: ويعتبر الطلب على النفط الخام في هذه الحالة طلب مشتقا من الطلب والمنتجات النفطية المكررة لاستخدامها كوقود للتدفئة واستخدامها في قطاعات الاقتصاد المختلفة مثل قطاع المواصلات، قطاع الصناعة، ...إلخ.

ثانيا– الطلب على النفط بغرض المضاربة: تؤدي المضاربة إلى زيادة حجم الطلب مع ثبات العوامل الأخرى بحيث ينتقل منحنى الطلب إلى الأعلى، بما يدفع الأسعار إلى الارتفاع.

وقد ظهرت المضاربة في سوق النفط منذ الثمانيات فيما عرف بالأسواق المستقبلية، وكان التعامل في هذه الأسواق يقتصر على من يطلب البترول لمواجهة احتياجاته الفعلية كالمصافي، غير أن الفترة الأخيرة شهدت التعامل في هذه الأسواق ليس بطلب النفط لمواجهة احتياجات فعلية إنما التعامل في هذه الأسواق (بيعا وشراء) بغرض تحقيق الربح بالمراهنة على اتجاه الأسعار.

ومن العوامل التي تؤثر في جانب الطلب نذكر:

أ– النمو الاقتصادي العالمي: يرتبط النمو الاقتصادي العالمي ارتباطا وثيقا بالطلب النفطي وهو واحد العوامل المؤثر فيه والعلاقة بينهما طردية، فزيادة النمو الاقتصادي تصاحبه دائما زيادة في الاستهلاك النفطي، وخاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي يعتمد بنسبة كبيرة على النفط مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يسمح لكميات الطلب بالتقلص، فإذا عرفت أي دولة من دول العالم نمو اقتصادي، أو ترغب في بلوغ نسبة كبيرة في نموها خاصة الدول الصناعية فإن هذا يدفعها إلى زيادة استهلاكها من النفط[1].

ب– مصادر الطاقة البديلة: لقد أصبحت مصادر الطاقة البديلة موضع اهتمام العالم في الوقت الحاضر أصلا في التوصل إلى استخدام طاقة بديلة للنفط، لكن رغم زيادة الاهتمام بمصادر الطاقة البديلة فإن النفط ظل سيد الموقف

[1] جمعة رضوان، **تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر1970–2004** ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، ص 35.

الذي يحتل المركز الأول في ميدان الطلب على الطاقة على الرغم من المنافسة التي تتعرض لها من كافة أنواع بدائل الطاقة[1].

ج- الاستقرار السياسي: إن الاضطرابات السياسية قد تكون في بعض الأحيان السبب الرئيسي لنقص الإمدادات النفطية، وهذا ما يدفع الدول الأكثر استهلاكا للنفط من زيادة طلبها على النفط وتقوم بتخزينها بكميات كبيرة تكفيها لثلاثة أشهر مواجهة العجز المحتمل في المستقبل[2].

د- فصول السنة: إن الطلب يختلف باختلاف فصول السنة أي حسب اختلاف درجات الحرارة الفصلية، لكن لم يعد للموسمية تأثير قوي وذلك لأن التنبؤ بالطلب الموسمي أصبح في غاية السهولة وذلك مكن معامل التكرير توفير الحماية لأسواق النفط[3].

الفرع الثاني: العرض النفطي

يتحدد العرض العالمي للنفط بمجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها الإمكانيات المتاحة في حقول النفط، وسياسة الدول المنتجة ومدى حاجتها للنفط لمواجهة احتياجاتها المحلية أو لتصدير في سبيل الحصول على موارد نقدية تلبي احتياجاتها المالية أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات الأجيال المستقبل، وكذا يلعب كل من الطلب على النفط وسعره دورا حيويا في عرض النفط، كذلك فإن المخزون (التجاري والاستراتيجي) يؤثر على حجم العرض وخاصة في حالة التقلبات الموسمية، ويمكن دراسة العوامل التي تؤثر في جانب العرض من خلال النقاط التالية:

أولا- العوامل الجيوسياسية: ان الاضطرابات في الدول الكبرى المنتجة للنفط تؤثر في عرض النفط وترك أثارها في المتعاملين في سوق النفط باحتمال انخفاض الإمدادات من النفط وهو ما يدفع الأسعار إلى الارتفاع.

ومن الأحداث نلاحظ أنه خلال صدمتين النفطيتين (الثانية والثالثة) كان سبب الصدمة الأساسي يكمن في عوامل أثرت في جانب العرض نتيجة للحرب (الحرب العراقية الإيرانية...حرب الخليج الثانية) او الثورة الإيرانية.

ثانيا- قرب الدولة المصدرة للنفط من المستوردة: إن قرب الدولة المصدرة للنفط من الدولة المستوردة يؤدي إلى زيادة الطلب له لانخفاض تكاليف النقل واختصار الوقت وكذا تجنب مخاطر القرصنة والتقلبات المناخية.

---

[1] موسوعة مقاتل الصحراء، **موضوعات اقتصادية، البترول (اقتصاديا) ،البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول**.منشورة على الموقع http://www.moqatel.com/openshare/behoth/ektesad8/petrol/index.htm , consulté le 14-07-2019-14:52.

[2] جمعة رضوان ،المرجع السابق ذكره، ص 38.

[3] جمعة رضوان ،المرجع السابق ذكره، ص 39.

ثالثا– المخزون: تتأثر أسعار النفط ارتفاع وانخفاضا بالبيانات المنشورة عن مستوى المخزون، وتأخذ حركة المخزون في الاعتبار عند دراسة الأوضاع في سوق النفط العالمية، فالمخزون يلعب دورا في توفير المرونة اللازمة في حجم العرض بحيث يواجه التقلبات الموسمية، والواقع أن حركة المخزون ترتبط بعلاقة عكسية مع أسعار النفط، فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى السحب من المخزون وهو ما يؤدي إلى انخفاض المخزون فإذا انخفض إلى مستوى حرج فإنه تنشط عملية التخزين وتضغط على الأسعار فترتفع، هذا إلى جانب الأثار النفسية والتي تزيد الأسعار اشتعالا[1].

رابعا– الطلب النفطي: يعتبر الطلب النفطي من المحددات الرئيسية للعرض النفطي، بحيث أنه إذا لاحظ المنتجين زيادة في الطلب فإن ذلك يشجعهم على رفع معروضهم من النفط وإذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يرفعهم إلى تقليص العرض.

خامسا– العوامل المناخية: إن الكوارث الطبيعية التي يعرفها العالم تؤثر على المعروض النفطي ومن الأمثلة على ذلك تتابع حدوث الإعصار تلو الأخر عام 2004 في بحر الكاريبي وخليج المكسيك الأمر الذي ساهم في انخفاض الإنتاج في هذه المنطقة، وكان أشهر هذه الأعاصير إعصار إيقان الذي تسبب في توقف العمل في خليج المكسيك وتوقف العمل في بعض المصافي وتوقف تفريغ النفط المستورد من خارج الولايات المتحدة إلى الموانئ الموجودة بهذه المنطقة الأمر الذي زاد من اضطراب سوق النفط وارتفاع الأسعار[2].

سادسا– المنافسة بين المنتجين: إن السوق النفطي يتكون من عدد من المنتجين وتحاول كل دولة أو شركة تغطية الحصول على أكبر حصة في السوق، وفي الواقع هذه المنافسة الموجودة بين دول (OPEC) فيما بينها والدول غير الأعضاء في المنظمة، فكل طرف يحاول الظفر بأكبر حصة من سوق النفط وهذا من شأنه أن يؤثر على الكميات المعروضة.

سابعا– عمليات البحث والتنقيب عن النفط: لاحظنا أنه من الأسباب الرئيسية لحدوث أزمة 1986 للطاقة التشجيع على عمليات الاستثمار في المجال النفطي الأمر الذي أدى إلى انهيار الأسعار بعد ما عرفت مستويات مرتفعة.

[1] التقرير الاستراتيجي العربي، 2004-2005، نفس المرجع، ص40.

[2] التقرير الاستراتيجي العربي، 2004-2005، سوق النفط العالمية وتداعيتها على الدول العربية، ص40.

المطلب الثالث: آثار ارتفاع و انخفاض أسعار النفط على سوق النفط و الدول النفطية

تذبذب أسعار النفط مرة يرتفع و مرة ينخفض بسبب عدة عوامل مما يتسبب في حدوث أثار إيجابية أو سلبية على السوق النفطية وكذا على الدول الريعية وهذا ما سنعرفه في ما يلي:

الفرع الأول: تأثير انخفاض و ارتفاع الأسعار على الدول النفطية

أولا– مفهوم الدول الريعية:

إن ظاهرة الريع هي ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصاديات، لكن تختلف هذه الأخيرة فيما بينها من حيث درجة توافر العناصر الريعية، فالحديث عن اقتصاد ريعي لا يصح إلا عندما تكون هناك الغلبة للعناصر الريعية، وغلبة لعناصر الريع الخارجي، حيث أن أشكال الريع المحلي أو الداخلي الذي يستند إلى قطاعات محلية أو خارجية لا تساعد على وضوح النمط الخاص بالاقتصاد الريعي، ولهذا فإن وجود العناصر الريعية يفترض في الوقت نفسه وجود عناصر إنتاجية وفي هذه الحالة يكون وصف الاقتصاد الريعي وصفا جزئيا يشير إلى بعض الفئات دون الأغلبية.

وبذلك فالوصف الحقيقي للاقتصاد الريعي يطلق على الحالات التي يلعب فيها الريع الخارجي الدور الأساسي في الحياة الاقتصادية، والريع الخارجي هو كل التحويلات يتم دفعها من طرف أفراد أو شركات أو حكومات أجنبية إلى أفراد أو شركات أو حكومات البلد المعني، فالعائدات النفطية ريع خارجي، و رسوم المرور في قناة السويس ريع خارجي، ورسوم بناء واستخدام أنابيب النفط المارة عبر أراضي بعض الدول ريع خارجي أيضا.

وتعتبر درجة الريعية الخارجية دليلا على مدى فاعلية المجتمع من عدمه، حيث كلما قلت درجة الريعية الخارجية دل ذلك على أن المجتمع منتج أو أكثر اعتمادا على نفسه و أكثر استقلالية و اقل تبعية للعالم الخارجي اجتماعيا و اقتصاديا و سياسيا و بالتالي أقدر على الانجاز والتقدم والعكس، كما أن درجة الريعية الخارجية مؤشر يفسر تلك المفارقات التي ظهرت فجأة في العديد من الدول المتخلفة كالعلاقة المتناقضة بين التخلف والغنى، إذ بالرغم تأخر هذه الدول إلا أن بعضها يشهد ارتفاعا واضحا في مستوى الثروة و دخول الأفراد.[1]

ثانيا– تأثير أسعار النفط على الدول النفطية:

أ.تأثير ارتفاع أسعار النفط على الدول النفطية:

نتيجة لارتفاع أسعار النفط في عام 1973م فقد حققت دول النفطية عدة مكاسب اقتصادية بالإضافة إلى ما حققته من مكاسب سياسية، فقد ازدادت دخول هذه الدول لتزايد عوائد النفط، مما مكن هذه الدول من تنفيذ البرامج

[1]– جياكو مولوشياني (1987/9): **دول رصد التخصيصات مقابل دول الإنتاج :إطار النظري** ،مجلة المستقبل العربي (العدد103 المجلد 10)، السنة العاشرة،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ، ص83.

الطموحة في خططها لتنمية الاقتصادية، فاستطاعت الدول النفطية من تزويد نشاطها الإنتاجي برأس المال اللازم و استقطاب الأيدي العاملة الفنية و المهنية و العادية لتنفيذ برامج التنمية خاصة في الدول التي تفتقر إلى هذه العمالة، كما استطاعت معظم الدول النفطية زيادة الفوائض النقدية التي زادت عن احتياجات التنمية الداخلية، و ارتفع مستوى معيشة الأفراد في هذه الدول وحققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، و بالرغم من زيادة أسعار السلع الرأسمالية من الآلات و المعدات التي تستوردها من الدول الصناعية، نتيجة زيادة أسعار النفط و ارتفاع معدلات التضخم النقدي، ومن جهة أخرى فقد أدى ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية إلى زيادة حجم الاستهلاك المحلي من النفط سواء للأغراض الاستهلاكية أو الإنتاجية وخاصة صناعة البتروكيماويات.

ب.تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول النفطية:

باعتبار أن النفط يمثل غالبية صادرات الدول النفطية فإن لانخفاض أسعار النفط انعكاسات كبيرة على الدول النفطية مثل تراجع العوائد النفطية بحوالي 80 مليون دولار سنويا بالإضافة على 20 بليون دولار ناجمة عن الاستمرار بيع النفط بالدولار الذي انخفض سعره في الأسواق المالية، كما أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الإنفاق الحكومي في الدول النفطية، وبالتالي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي ككل، بالإضافة إلى تراجع الدخل المتحقق من الاستثمارات الأجنبية بسبب انخفاض أسعار الفائدة العالمية و زيادة معدلات التضخم المحلية نتيجة ارتفاع أسعار الواردات المقومة بعملات غير الدولار، ونتيجة انخفاض أسعار النفط تعرضت بعض البنوك الدول النفطية إلى بعض الأزمات المتعلقة بالسيولة النقدية، و ازدادت صعوبة تسديد الأقساط والفوائد المستحقة على الديون الخارجية لبعض الدول النفطية، مما اضطرها إلى مراجعة جدول ديونها[1].

و من جهة أخرى فإن مدى تأثير انخفاض أسعار النفط على الدول النفطية يختلف من دولة إلى دولة وفقا لإمكانياتها الاقتصادية و حجم الاحتياطات فيها، فقد حفز انخفاض الأسعار بعض الدول إلى زيادة إنتاجها لتعويض النقص في عوائد النفط مما يؤدي إلى سرعة استنزاف مواردها الاقتصادية و يدفع بالأسعار إلى أسفل و بالتالي زيادة حجم الآثار السلبية على اقتصاديات هذه الدول و في الوقت نفسه نجد أن انخفاض أسعار النفط و ما تلاه من زيادة في الطلب على النفط أدى إلى زيادة الطلب على نفط بعض الدول النفطية خاصة في منطقة الشرق الأوسط نتيجة لخروج كثير من المنتجين الحديين بسبب الارتفاع النسبي في نفقات الإنتاج وخروج بعض مصادر الطاقة البديلة من الإنتاج، وانخفاض حجم إنتاج العديد من الدول لانخفاض حجم احتياطاتها أو لمصاعب الفنية التي تواجه الإنتاج النفطي.

[1]–فتحي سيد أحمد الخولي ،**اقتصاديات النفط**، دار زهران لنشر والتوزيع جدة،سعودية،2009 ص 25.

الفرع الثاني: الآثار السلبية لارتفاع و انخفاض أسعار النفط على سوق النفط

أولا– مفهوم سوق النفط

يعرف السوق في النظرية الاقتصادية بأنه مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب المؤثرة على سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في مختلف الاستخدامات.

و تعرف السوق النفطية على أنها: "المكان الطبيعي أو الوهمي لحدوث عملية التبادل السلع النفطية، خاصة في شكلها الخام بين الأطراف المتدخلة في السوق"[1].

هي " السوق التي يتم على مستواها تداول سلع النفط، تحركها قوى العرض والطلب تحت تأثير عدة عوامل سياسية وعسكرية ومناخية ، ناهيك عن تحقيق مصالح المستهلكين والمنتجين وكذلك الشركات النفطية والتنظيمات الدولية"[2].

ثانيا– الآثار السلبية لارتفاع وانخفاض أسعار النفط على سوق النفط:

أ.الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط على سوق النفط:

1- إن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع التكلفة النسبية لإنتاج معظم بدائل الطاقة، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات فيها.

2- إن الأسعار المنخفضة تؤثر على سياسة دول العالم الصناعي لتنويع مصادر الطاقة مما يؤدي إلى خروج العديد من مصادر الطاقة من مجال الإنتاج، وبالتالي زيادة الاعتماد على النفط.

3- إفلاس العديد من المشروعات المهمة و التي تستثمر أموالها في مجال الطاقة غير النفطية والبديلة للنفط المستورد، والذي أصبح رخيصا مقارنة بالعديد من تلك المصادر، مما يؤدي إلى زيادة سرعة نمو الطلب العالمي على النفط، في الوقت الذي تنخفض فيه مرونة الطلب نتيجة لغياب بعض المصادر البديلة أو قلتها.

4- نتيجة لمزايا نفط دول الأوبك فإن انخفاض سعره سيؤدي إلى خروج كثير من المنتجين الحديين دون التكلفة الإنتاجية المرتفعة، بل قد تلجأ بعض الدول إلى إحلال النفط المستورد مع النفط المنتج فعليا مما يؤدي إلى تزايد الطلب على دول الأوبك و خاصة ذات الاحتياطات الكبيرة.

5- إن انخفاض أسعار النفط سوف يشجع على زيادة الاستهلاك، مما يؤدي إلى امتصاص العرض الفائض منه في الأسواق، وسيؤدي إلى تحفيز استخدام النفط بشكل تبذيري وبالتالي نمو الطلب بدرجة أكبر.

---

[1] بوجمعة قويدري كويشح، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الكلية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصيص تحليل اقتصادي،جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف، الجزائر،2009، ص54.

[2] بوجمعة قويدري كويشح، مرجع سابق، ص54.

6- تؤدي زيادة الطلب على نفط أوبك بصورة تفوق قدرتها الإنتاجية إلى تزايد الأسعار بشكل سريع و كبير ثم حدوث ركود اقتصادي حتى يتمكن العالم من إعادة تطوير مصادر الطاقة، التي أهملت بسبب انخفاض الأسعار، أي انخفاض الأسعار يؤدي في المدى الطويل إلى زيادة الأسعار.

7- نتيجة انخفاض إيرادات الدول النفطية، فإن حجم مساهمتها في المعونات و القروض التي تمنحها الدول النامية تقل، كما أن قدرتها على شراء السلع والخدمات من الدول الأخرى وخاصة المتقدمة تقل، وأخيرا فإن المصاعب قد تواجه بعض الدول النفطية، والتي ترتبط بالديون لدول الصناعية و البنوك العالمية مما يدفعها إلى تأجيل دفع المستحقات سواء من الأقساط أو الفوائد عليها.

8- انخفاض الإيرادات في الدول النفطية وبالتالي تباطؤ معدلات النمو، مما قد يدفعها إلى زيادة إنتاج النفط بمعدلات تزيد عن معدلات النضوب خاصة في الدول ذات الاحتياطات الصغيرة.

ب. الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط على سوق النفط:

1- تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية وحدوث تضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس على قيمة صادرتها على الدول النامية والنفطية.

2- عودة الدول المستهلكة إلى اتخاذ إجراءات التحفظ على الاستهلاك وبالتالي انخفاض الطلب على النفط المستورد.

3- إعادة تخصيص الموارد لصالح زيادة الاستثمارات في إعادة فتح حقول النفط المرتفعة التكلفة، أو التنقيب عن مصادر جديدة بالإضافة إلي الاستثمار في فتح حقول النفط المرتفعة التكلفة، أو التنقيب عن مصادر جديدة بالإضافة إلى الاستثمار في بدائل النفط لتوليد الطاقة، وبالتالي خفض الطلب على النفط المستورد لدرجة قد تلغى الزيادة في الإيرادات الناجمة عن ارتفاع الأسعار.

4- انخفاض التكاليف النسبية لتخزين في الدول المستهلكة، مما يهدد الطلب على النفط من الدول المنتجة في فترات ضعف السوق.

5- يؤدي انخفاض الطلب على النفط المستورد بسبب التحفظ ومنافسة المصادر البديلة بالإضافة إلى زيادة عرض النفط في المناطق الجديدة إلى خفض أسعار النفط أي أن ارتفاع الأسعار يؤدي في المدى الطويل إلى انخفاض الأسعار وقد يكون بصورة كبيرة ومفاجئة في حالة فعالية استخدام المخزون النفطي في ذلك الوقت أيضا.[1]

[1] فتحي سيد احمد الخولي، مرجع سابق، ص 57.

المبحث الثاني: الإطار النظري للنفقات العامة

مع اتساع دور الدولة زاد الاهتمام بالنفقات العامة، حيث احتلت مكانا بارزا في الدراسات المالية وذلك بتحديد مفهومها وتحليل مكوناتها، أنواعها وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني وأصبحت أداة في توجيه السياسية المالية لتحقيق الأهداف المسطرة.

المطلب الأول: ماهية النفقات العامة

كي تحقق الدولة أهداف المجتمع وإشباع حاجاته العامة، تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر الأداة المالية الرئيسية للدول، فأول عمل تقوم به الدولة هو تحديد نفقاتها العامة، بعد ذلك تقوم بتحديد مجموع إيراداتها فما هي النفقات العامة؟

الفرع الأول: تعريف وتطور مفهوم النفقات العامة

أولا– تعريف النفقات العامة: للنفقات العامة عدة تعاريف نذكر منها:

النفقات العامة "هي مبلغ مالي يخرج من خزينة الدولة سدادا لحاجات عامة"[1].

النفقات العامة بأنها: "المبلغ المالي يخرج من الذمة العامة للدولة (خزينة الدولة) إلى إحدى المؤسسات التابعة لها يهدف إشباع حاجة عامة"[2].

كما يذهب البعض الأخر من علماء المالية إلى أنها مبلغ مالي نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معين عام بقصد إشباع حاجة عامة[3].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج التعريف التالي:

نفقات العامة بمثابة مبلغ نقدي يقوم به شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.

ثانيا– تطور مفهوم النفقة:

لقد تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور الدولة وتدخلها في الاقتصاد إذ اتسع نطاق الإنفاق في ظل الدولة المتدخلة والاشتراكية عما كان عليه في ظل الدولة الحارسة:

---

[1] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1971، ص 7.

[2] إبراهيم علي عبد الله، أنور العارمة، **مبادئ مالية العامة**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ص 1.

[3] حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعة الجزائرية، 1995، ص 1.

أ- النظرة الضيقة إلى مفهوم النفقات العامة (التقليدية):

لم تنجح سياسة التدخل التي انتهجتها الفكر التجاري في أواخر عهده، وطالب الفكر الاقتصادي الطبيعي للدولة، أن تتبع النظام الاقتصادي الطبيعي الحر وعدم التدخل في النشاط الاقتصادي، واقتصر دور الدولة الحارسة، حسب رأي الاقتصادي آدم سميث على القيام بالوظائف التقليدية التي تتمثل في تأمين الدفاع والأمن والعدالة، إضافة إلى بعض أوجه النشاط المحدودة التي تستهدف توفير بعض الخدمات والمرافق العامة التي لا تتعارض مع مبادئ المذهب الحر.

وقد أدى تقلص أهمية نشاط الدولة الحارسة، والتمسك بحيادة نشاطها المالي حسب قانون ساي إلى نتائج عديدة أثرت في مفهوم النفقات العامة أهمها:

1- ضرورة تقليل النفقة العامة، بحيث يجب أن تكون في أضيق الحدود، وبالقدر اللازم لتمكين الدولة من القيام بوظائفها التقليدية المحدودة، لما تنطوي عليه النفقات العامة من استهلاك لجانب ثروة المجتمع، نتيجة للطابع الاستهلاكي، والغير إنتاجي لنشاط الدولة.

2- ضرورة التمسك بحيادة النفقات العامة، واقتصارها على الغرض المالي فقط، الذي أبعدها عن أن يكون لها أثار اقتصادية أو اجتماعية.

وفي واقع الأمر فإن النفقة العامة في ظل الدولة الحارسة، لم تتخلى كليا من إحداث بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية، حتى لو كان ذلك بصورة غير مباشرة رغم طابعها غير المنتج، الأمر الذي جعل الاقتصاديين التقليديين يتشددون في الحد من النفقات العامة لضمان حيادها، أو على الأقل لتطبيق آثارها الاقتصادية الاجتماعية.

وقد اقتصرت الدراسات المالية والتقليدية، على التعرض للجوانب القانونية والإدارية للنفقات العامة، لضمان ضغطها والحد منها، على النحو الذي يحول دون الالتجاء من التوسع في تدبير الموارد المالية (كالضرائب) اللازمة لتغطيتها[1].

ب- النظرة الواسعة للنفقات العامة (الحديثة):

اتضح مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، انتشر بدله مفهوم الدولة المتدخلة خاصة بعد أن ساد العالم الكساد الكبير في 1929م، في الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكينزية للاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز خلال ثلاثينيات القرن الماضي، التي قامت على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق باعتباره المضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي والتخلي من الحياد المالي

[1] خالد شحاتة وأحمد مير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وسائل النشر، عمان، الأردن، 2003، ص 5.

وإحلاله محله المالية الوظيفية والذي يقرر بتحديد الإنفاق العام المطلوب أولا ولا مانع من أن يتحدد إنفاق عام أكبر من الإيرادات العامة.

وفي ظل الدولة الاشتراكية أو المنتجة، التي تتحمل مسؤولية النشاط الاقتصادي في مجموعه نتيجة لسيطرتها الفعلية على وسائل الإنتاج، ازداد حجم النفقات العامة، وخاصة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لاتساع نطاق نشاط الدولة، الذي يهدف إلى توزيع موارد الإنتاج بين مختلف الاستخدامات، وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي بما يحقق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وفقا لخطة وطنية شاملة، تملك الدولة سلطات مطلقة في تنفيذها، في الدول النامية، تتحمل الدولة مسؤولية إحداث التغيرات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بإقامة المشروعات اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية لعملية التحول الاقتصادي والتي يطلق عليها مشروعات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، ولاشك نجاح الدولة في سياستها الاقتصادية يعتمد على مدى تخصيص الأمثل للموارد والتوزيع العادل للدخل والاستقرار والنمو الاقتصادي.

مع اتساع دور الدولة زاد الاهتمام بالنفقات العامة واحتلت مركزا بارزا في الدراسة المالية وذلك بتحديد وتحليل مكوناتها، أنواعها، أثارها الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني وأصبحت أداة في توجيه السياسة المالية لتحقيق الأهداف المسطرة.

الفرع الثاني: خصائص النفقات العامة

أولا– خاصية النقدية:

لكي نكون بصدد نفقة عامة لابد للدولة من استخدام مبلغ من النقود، ثمنا لما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير مرافقها أو ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية للقيام بمشروعاتها الاستثمارية التي تتولاها بنفسها، ولذلك لا يعتبر من قبيل النفقة العامة ما تمنحه الدولة من مساكن مجانية أو إعفاء البعض من الضرائب أو تشغيل الأفراد بدون أجرة (السخرة) أو منح الألقاب الشرفية و الأوسمة، كما أن استخدام النقود في الإنفاق يسهل ما يقتضيه النظام المالي الحديث من الرقابة في صورها المتعددة،كما أن استخدام الإنفاق العيني قد يدفع الدولة إلى محاباة بعض الأفراد دون غيرهم مما يعتبر إخلالا لمبدأ المساواة بين الأفراد.[1]

[1] معلم يوسف، **محاضرات المالية العامة**، جامعة قسنطينة 1، ص5.

ثانيا– خاصية الشخص القائم بالانفاق:

العنصر الثان من العناصر المحددة لكون النفقة عامة أم لا هو صدورها من الدولة أو أحد تنظيماتها، أي على القائم بصفة المنفق العمومي أن يتمتع بالشخصية المعنوية العمومية، وعلى هذا فلا تعد من النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها أي من الشخصية الخاصة، سواء قصد بهذه النفقة إشباع حاجة عامة أو خاصة، وعلى هذا فالتبرعات التي يقدمها أفراد المجتمع لتعبيد بعض الطرق أو بناء المساجد والمستشفيات والمدارس تعد من النفقات العامة[1].

أصبحت هذه النقطة موضع نقاش في الفكر المالي حيث اعتمد على معيارين لتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة، يتركز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق وهو ما يطلق عليه المعيار القانوني "نفقات أشخاص القانون العام أو نفقات أشخاص القانون الخاص" بينما يعتمد المعيار الثان على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة وهو ما يسمى المعيار الوظيفي "نفقات ذات طابع اجتماعي أو اقتصادي".

ثالثا– خاصية هدف نفقة العامة:

لا يكفي تحقق الركنان السابقان حتى نكون أمام نفقة عامة بل يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة، أي أنه من الضروري أن تستخدم النفقة العامة من أجل إشباع حاجة عامة. نجد هذه الخاصية مبررها في أمرين إثنين:

أولهما: أن المبرر الوحيد للنفقات العامة يتمثل في الحاجة العامة التي تتحمل الدولة أو أحد نوابها القانونيون إشباعها.

ثانيهما: عن كان الانفاق يهدف إلى تحقيق المنفعة خاصة لبعض الفئات أو الأفراد فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة، لأنه يتعارض على مبدأ المساواة في تحمل الأعباء العامة[2].

الفرع الثالث: قواعد وحدود النفقات العامة

أولا– قواعد النفقة العامة:

أ– قاعدة المنفعة:

يعكس النفقة الخاصة التي تهدف إلى تحقيق أو إشباع حاجات خاصة، فإن النفقة العامة لها هدف تحقيق أو إشباع حاجات عامة، ومن ثم لا يجوز للدولة التمييز بين المناطق والجهات وبين الأفراد.

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، **المبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، بيروت، 1981، ص 400-401.

[2] خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 58.

ب- قاعدة الاقتصاد:

وتعني هذه القاعدة بوجوب ابتعاد الدولة عند تقديرها لنفقة عن الإسراف والتبذير لأن ذلك سيؤدي إلى ضياع أموال عامة وفساد مما يضعف مالية الدولة ويعطي للمكلفين بالقريبة مبررا للتهرب منها، فقاعدة الاقتصاد في النفقة العامة ملازمة لقاعدة المنفعة، فتحقيق أقصى منفعة ممكنة يستدعي أن تكون بأقل تكلفة.

ج- قاعدة الترخيص:

تعني قاعدة الترخيص، أنه لا يصرف أي مبلغ من المال إلا بعد موافقة الجهة الخاصة بالتشريع.

ثانيا- حدود النفقة العامة:

يتأثر تحديد النفقة العامة بنوع النظام الاقتصادي والسياسي المتبع من طرف الدولة، الدولة الحارسة-كما رأينا- قد انحصرت وظيفتها في الحفاظ على أمن الدولة الداخلي والخارجي والقيام ببعض الأشغال العامة وقليل من الخدمات الاجتماعية العامة، وبالتالي كانت نفقاتها عند الحد الأدنى، على عكس ذلك بالنسبة للدولة المتدخلة التي اقتضت تدخلها زيادة في النفقات العامة لأن وظيفة الدولة ازدادت واتسعت، أما الدول ذات النظام الاشتراكي فإن نفقاتها العامة لها أهمية كبيرة بالنظر إلى ما تقوم به الدولة في ظل هذا النظام، ومن إنتاج وتوزيع وتسيير...غيرها، ومن ثم يستلزم عليها زيادة كبيرة في نفقاتها العامة حتى تستطيع أن تقوم بهذه الوظائف.

وقد كان لتطور وظائف الدولة في ظل الدولة المتدخلة والدولة ذات النظام الاشتراكي أشار على تحديد النفقات العامة دون إدخال أو الأخذ بعين الاعتبار مقدرة الدولة على تدبير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة التي تقتضيها وظائف الدولة المختلطة، وبالتالي أصبح من الضروري أن يدخل في الاعتبار قدرة الدخل الوطني من الناحية الاقتصادية على تحمل الإيرادات العامة التي تحددها عدة عوامل، من أهمها كيفية توزيع الدخل الوطني بين مختلف الطبقات وكفالة مستوى معين لمعيشة الأفراد ومن العوامل التي تحدد حجم الإنفاق العام المنفعة العامة، فالإنفاق العام مثله مثل الإنفاق الخاص لا يكون مبررا إلا إذا حقق منفعة مساوية على الأقل لما يترتب على الانفاق من تضحية، إلا أنه من الصعب قياس هذا النوع من المنفعة، فقد تباينت وجهات نظر علماء المالية العامة والاقتصاد على ما يعتبر منفعة عامة أولا، إلا أن هناك من يرى بأن تحديد المنفعة العامة قرار سياسي يرجع تقديره للسلطة السياسية في الدولة[1].

[1] لوني نصيرة وربيع زكريا، **محاضرات المالية العامة**، جامعة أكلي محند ولحاج، 2014، ص 13.

المطلب الثاني: تبويب النفقات العامة

ازدادت أهمية تبويب النفقات العامة مع تطور دور الدولة وخروجها من إطار الدولة الحارسة إلى دولة منتجة ونظرا أيضا إلى تنوع وتزايد النفقات العامة واختلاف آثارها ومنها يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع وذلك حسب عدة معايير أهمها:

الفرع الأول: تصنيف من حيث المقابل

أولا– نفقات حقيقية: وهي النفقات التي تتم بمقابل أي التي تنفقها الدولة مقابل الحصول على سلع والخدمات مثل: الأجور، أثمان السلع والخدمات، كما تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني.

ثانيا– نفقات تحويلية: وهي النفقات التي تتم بدون مقابل كالإعانات الاقتصادية ونفقات الضمان الاجتماعي وهدفها ضمان عدالة نسبية في توزيع المداخيل[1].

الفرع الثاني: تصنيف من حيث الانتظام

أولا– نفقات عامة عادية: وهي النفقات التي تظهر بصفة دورية ومنظمة في موازنة الدولة (أي كل سنة مالية)،و من أمثلتها مرتبات الموظفين ونفقات تحصيل الضرائب،...وغيرها. ويقصد بالتكرار ليس كميتها أو حجمها بل تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من ميزانية إلى أخرى.

ثانيا– نفقات عامة غير عادية: نفقات ذات طبيعة استثنائية أي لا تتكرر بصورة دورية في ميزانية الدولة ولكن الحاجة تدعو إليها، تنشأ لمواجهة حالة طارئة كالكوارث الطبيعية أو الحروب...إلخ[2].

الفرع الثالث: تصنيف من حيث الطبيعة الاقتصادية

أولا– نفقات عامة جارية (نفقات التسيير): وهي نفقات ذات طابع عادي ودوري ومنتظم وتهدف إلى تسيير أمور الجهاز الإداري في الدولة وضمان السير العادي لها أو هيئاتها كالرواتب والأجور والنفقات الإدارية الاستهلاكية.

ثانيا– نفقات التجهيز: وهي النفقات المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية ومشاريع البنيية التحتية الذي تمثلها الدولة وهيئاتها والهدف منها الحصول على أصول وتجهيزات رؤوس الأموال والحفاظ عليها (الصيانة والترميم).

وكذا يوجد تصنيف حسب الوظيفة والأهداف وتنقسم إلى:

أولا– النفقات العامة الإدارية: ويقصد بها المصاريف العامة لتسيير مصالح الدولة وهيئاتها تتضمن نفقات الدفع – والأمن والعدالة.

---

[1] لوني نصيرة وربيع زكريا، **محاضرات في المالية العامة**، جامعة علي محند ولحاج، 2004، ص 13.

[2] المرجع نفسه، ص 15.

ثانيا– النفقات العامة الاجتماعية: وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض والتي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين كنفقات التعليم الصحة والسكن.

ثالثا– النفقات العامة الاقتصادية: هي النفقات التي تنفذها الدولة نتيجة تدخلها في النشاط الاقتصادي كالنفقات الاستثمارية التي تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني وتراكم رأس المال[1].

المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة

مما لا شك فيه أن النفقات العامة تزداد من سنة لأخرى في الدول –كقاعدة عامة–على اختلاف تطلعاته السياسية والاقتصادية مما حذا بعلماء المالية إلى دراسة هذه الظاهرة التي يطلق عليها قانون فنجر نسبة إلى الاقتصادي الألماني "أدولف فنجر".

الفرع الأول: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ظاهريا دون أي زيادة في أنواع الخدمات التي تقدمها الدولة، أي زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام دون زيادة الحاجات العامة (عدم تلبية حاجات إضافية للفرد) من هذه الأسباب نذكر[2]:

أولا– انخفاض قيمة الحقيقية للنقود: حيث يعبر عن هذه القيمة بكمية السلع والخدمات التي تستطيع الحصول عليها بوحدة النقد الواحدة (القوة الشرائية للنقود).

إن انخفاض القدرة الشرائية للنقود يعود إلى ارتفاع الأسعار، والذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما زاد انخفاض قيمة النقود للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات [1دج في الفترة (ن) ≠ 1دج في الفترة (ن+1)].

ثانيا– الزيادة في عدد السكان: تعتبر المشكلة السكانية من أعظم المشاكل التي تعاني منها دول العالم، والزيادة السكانية تعني الزيادة في النفقات العامة، ومثلا زيادة المواليد يعني زيادة المبالغ المخصصة لهم من رعاية، تأهيل، صحة،...إلخ، كذلك ارتفاع متوسط الأعمار وزيادة عدد المسنين يؤدي إلى تخصيص مبالغ إضافية بزيادة المعاش التقاعدي ولرعايتهم صحيا واجتماعيا، كذلك البطالة.

ثالثا– اختلاف طرق المحاسبة الحكومية: قد ترجع زيادة النفقات العامة إلى اختلاف طرق المحاسبة الحكومية وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات بعد أن أتبع مبدأ عمومية الموازنة (الموازنة الاجمالية)، أين أصبحت تقيد الموازنة العامة

[1] أحمد بن قطاف، **محاضرات المالية العامة**، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، 2016، ص 73.

[2] حامد عبد المجيد دراز، الرسي السيد الحجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعة الإبراهيمية، الإسكندرية، 1999، ص 274.

لدولة جملة الإيرادات النفقات دون إجراء المقاصة بينهما، ومن الواضح أن هذا النظام يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة ولكن في الواقع زيادة ظاهرية[1].

فرع الثاني: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

هي مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والإدارية العسكرية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة الناتجة عن زيادة الحاجات العامة ومن هذه الأسباب ما يلي:

أولا– الأسباب اجتماعية: لقد ساد نمو الوعي الاجتماعي في الدولة المعاصرة، وانتشار الأفكار الاشتراكية وقوة الطبقة العاملة إلى إحداث مسؤولية جديدة للدولة ألا وهي تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تحسين توزيع الدخل أو إقامة العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المختلفة، من صحة وتعليم وثقافة وإسكان ومما لاشك فيه أن تحمل هذه المسؤولية يستدعي إنفاق أموال طائلة لتنفيذ تلك البرامج.

ثانيا– الأسباب الاقتصادية: ومردها يعود إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومشاركتها فيها والمتمثلة في مسؤولية تحقيق التوازن الاقتصادي، فزيادة الدخل الوطني يمكن الدولة من زيادة إنفاقها دون أن يترتب على ذلك بالضرورة زيادة الأعباء المترتبة على الأفراد إضافة إلى أن التنافس الاقتصادي بين دول أيا كان أسبابه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة إما في صورة إعانات اقتصادية للمؤسسات الوطنية لتشجيعها على التصدير، أو لتشجيعها على الإنتاج للصمود في وجه المنافسة الأجنبية[2].

ثالثا– الأسباب الإدارية: إن حجم الإدارة الحكومية قد توسع بشكل كبير وذلك بزيادة عدد الوظائف وعدد الموظفين وما صاحبها من ضرورة إيجاد تنظيم إداري جديد يتماشى والتطور الذي حصل في مهام ووظائف الدولة...كل هذه الأسباب الإدارية أدت إلى زيادة حجم المنفقات العامة أمام زيادة الأعباء الإدارية الجديدة للدولة الحديثة.

رابعا– الأسباب السياسية: من أهم الأسباب السياسية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة ما يلي:

انتشار الديمقراطية من خلال الأنظمة البرلمانية أين يتولى ممثلي الشعب الدفاع عن حقوق مصالح للمواطنين، من خلال المطالبة بتحسين مستوى المعيشة، وتلبية حاجاته.

خامسا– الأحزاب السياسية: وقيام كل حزب خلال فترة حكمه بزيادة الاتفاق العام بغية كسب أصوات الجماهير وتأييدهم.

---

[1] محمد خالد المهايني، خالد الخطيب الحبسي، **المالية العامة والتشريع الجبائي**، منشورات جامعة مشرق، 2000، ص 85.

[2] سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد، جامعة تلمسان، 2010، ص 40.

علاقات الدولية، حيث انفتاح الدولة على العالم الخارجي يتطلب عدة إجراءات من بينها تمثيل الخارجي والمشاركة في الكثير من المنظمات والهيئات الدولية.

سادسا– الأسباب العسكرية: تعد نفقات الحربية أهم النفقات الحكومية ويرفع ذلك إلى أن الدولة وحدها هي الموكلة بمهمة الدفاع سواء داخلي أو خارجي، وتتضمن نفقات العسكرية مرتبات وأجور الموظفين العاملين بذلك السلك وكذا قيمة الآلات والمعدات الحربية ونفقات الصيانة[1].

سابعا– الأسباب المالية: تتمثل في سهولة لجوء الدولة إلى القروض الداخلية والخارجية وذلك لسداد أي عجز في إيرادات الدولة، كذلك وجود فائض في إيرادات الدولة وخاصة من الإيرادات الغير المخصصة لباب معين دفع الحكومات لتوسع في الإنفاق العام.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العربية**، الدار الجامعة، القاهرة، 2005، ص 198.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

سنحاول في هذا المبحث تتبع مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي اهتمت بدراسة كل من النفط وتأثيراته المختلفة وكذا النفقات العامة، وفي هذا المبحث سنعرض أهم هذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات التي تناولت موضوع النفط

أولا– دراسة: حمادي نعيمة/ تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية بن بوعلي الشلف، 2009/2008.

تهدف هذه المذكرة إلى أبرز أثر تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية، وتمت معالجة الموضوع من خلال تطبيق سلسلة زمنية تمتد منى 1986 إلى 2008 واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج التجريبي الذي سعى إلى إعطاء تصور وقياس العلاقة بين المستقل المتمثل في أسعار النفط والمتغير التابع المتمثل في حجم تكوين رأس المال الإجمالي ل 17 دول عربية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج أهمها:

- وجود علاقة بين ارتفاع أسعار النفط والموارد المالية بالنسبة للدول العربية النفطية.
- كما خلصت إلى أن معظم الدول الخليجية وليبيا والجزائر من بين أكثر الدول العربية تأثرا بتقلبات أسعار النفط.
- تنخفض درجة التأثر بالنسبة للدول الغير نفطية والمنتجة للنفط كسوريا، اليمن، السودان ومصر، ويكون هذا التأثير محدودا جدا بالنسبة للدول الغير نفطية.

ثانيا– دراسة: قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2009.

ومن خلال طرحه للإشكالية التالية ما هي انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، ومن أجل الإلمام بالموضوع والإجابة على التساؤلات الفرعية التابعة للإشكالية تناول في الدراسة الأبعاد الفنية والاقتصادية للصناعة النفطية، بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها الجزائر في السوق النفطية العالمية، وتطرق كذلك إلى التطورات التي حدثت في أسعار النفط والعوامل المحددة لها، ثم تخصص بعد ذلك في معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على كل من الميزان التجاري والنتاج الداخلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة، بحيث بين الأثر بالاعتماد على الطريقة القياسية من أجل قياس الأثر بصفة دقيقة.

وفي الأخير توصل إلى النتائج التالية:

- تعتبر الصناعة النفطية معقدة ومكلفة وتحتوي على درجة مخاطر كبيرة.
- يتحدد السعر النفطي نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والمنافسة التي تؤثر في حجم الطلب والعرض العالميين.

-تتأثر التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تأثيرا كبيرا بتقلبات أسعار النفط.

ثالثا– دراسة: إبراهيم بلقلة، تطورات أسعار النفط وانعكاسات على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 200-2009، مجلة الباحث، جامعة عمار ثلجي الأغواط، العدد 12، 2013.

حاولت هذه الدراسة تقديم تحليل وتتبع التطورات التي مست أسعار النفط ومدى انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2009، معتمدا الباحث في ذلك على المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال تقديم وصف وشرح للتطورات الحاصلة لكل من أسعار الصرف والأسباب الداعية إلى تقلب هذه الأخيرة في فترة الدراسة وما مرت به من ارتفاع وانخفاض، بالإضافة إلى تقديم شرح نوعا ما للسياسة الموازنية للدول العربية، بما يتعلق بإيراداتها ونفقاتها، وقد تم تخصيص الدول العربية كعينة للدراسة نظرا لاعتماد أغلبية دولها على القطاع النفطي كدخل يوصف بالأساسي للتدفقات المالية من الخارج كونها دول تعتمد عليه بصورة أساسية في بناء مخططاتها وسياساتها التنموية.

وقد خلصت الدراسة في النهاية إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- الانعكاسات الإيجابية الواضحة والناتجة عن ارتفاع أسعار النفط خلال فترة الدراسة، مما أدى إلى ارتفاع التدفقات النقدية الواردة لهذه الدول، والتي نجم عنها زيادة قدرة السلطات المالية على التوسع في الانفاق مساهمة في تحسين أداء النشاط الاقتصادي، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم الإيرادات الضريبية والغير ضريبية، والتي تتناسب طرديا مع وتيرة النشاط الاقتصادي، مما كان له انعكاس إيجابي على الموازنة العامة للدول العربية والتي عرفت تطورات في رصيدها.
- توصلت الدراسة في الأخير إلى ضرورة العمل على كبح وتخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي، والعمل على ترشيد النفقات العامة ورفع كفاءتها.

رابعا– دراسة: زرواط فاطمة الزهراء وبورواحة عبد الحميد، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1980-2014، المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف1، الجزائر، 2015.

جاءت هذه الدراسة للبحث في الأثر الناجم عن تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2014، مستخدمة كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، موضحة ما يزخر به الاقتصاد الجزائري من عوائد نفطية وغازية ومدى اعتماد هذا الاقتصاد عليها في مخططات التنموية.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في المدى القصير بين سعر النفط وإجمالي الاستثمارات من جهة وبين سعر الصرف ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- تحديد إستراتيجية بعيدة المدى من أجل تنمية مصادر الطاقة البديلة النظيفة، بالرغم من أن التحول عن النفط في المدى القريب والمتوسط غير ممكن لأسباب تقنية واقتصادية، غير أن الضغوط الدولية والمحلية تحتم الاستعداد لكل التغيرات المحتملة.
- بالإضافة إلى تنمية القدرات المحلية اللازمة لإدارة المنشآت والقوى العامة الفنية والقدرات التكنولوجية لتمكين الجزائر من الاطلاع بقدر أكبر من المسؤولية لتحقيق الأهداف الإنمائية.
- في الأخير ضرورة الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الأخرى دون أن ننسى الطاقات البشرية وضرورة تأهيلها.

المطلب الثاني: الدراسات التي تناولت موضوع النفقات العامة

أولا– دراسة: بودخدخ كريم، العنوان "إستراتيجية الإنفاق العام على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر خلال فترة: 2001-2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، سنة 2010.

من خلال طرحه الإشكالية: كيف تؤثر سياسة الإنفاق العام عل النمو الاقتصادي وما أثر تطبيقها في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2009، فإن الهدف الرئيسي للباحث قياس حجم الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة 2001-2009 وإبراز أهم تأثيراته على معدلات النمو الاقتصادي المحققة.

ولقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي وكما استخدم المنهج الإستقرائي، وفي الأخير توصل الباحث إلى جملة من النتائج مقسمة بين نظرية وأخرى تطبيقية أهمها:

- النمو الاقتصادي للدولة يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.
- لا يوجد هناك حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك بسبب اختلاف ظروف وخصائص كل دولة سواء من ناحية نظامها الاقتصادي، أو من ناحية الوضع الاقتصادي السائد، حيث يمكن القول أن تحديد التدخل في النشاط الاقتصادي تمليها نتائج هذا التدخل في إيجابيات وسلبيات، دون الجزم المطلق بحد معين يتوقف عليه تدخل دولة في الاقتصاد.
- غياب استراتيجيات قطاعية واضحة فوق أولويات قطاعية حسب ما يمليه الواقع الاقتصادي.
- غياب الرشاد في الإنفاق العام، حيث نجد في الغالب أن عددا من البرامج والمشاريع تجاوزن تكاليفها ما قد خصص لها في ميزانية الدولة، بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار نوعية البرامج والمشاريع.

ثانيا– دراسة: لامي محمد، العنوان "دراسة تأثير النفقات العامة عل معدل النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر خلال فترة: 1970-2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2010.

حاول الباحثون من خلال دراستهم معرفة أثر الإنفاق الحكومي عل النمو الاقتصادي في الجزائر وكذا توضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي مستخدمين في ذلك كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي مدعما بالنماذج الرياضية والفرق الكمية وفي الأخير توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تطور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد وظائفها لتشمل الجانب الاجتماعي أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة بشكل جعلها أهم أدوات السياسة المالية.
- رغم برامج الإنفاق العام الضخمة التي خصصتها الجزائر خلال العشرية السوداء لم تكن في مستوى الإمكانيات المتاحة.
- النفقات تلعب دور مهما في التأثير على النمو الاقتصادي لكنها ليست الوحيدة فهناك عوامل أخرى تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تأثير على هذه الظاهرة.

ثالث: دراسة: قطوش فاكمة الزهراء، العنوان "إشكالية العلاقة بين تطور حجم النفقات وقواعد التحصيل الضريبي" أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2015/2014.

خلال هذه المذكرة تناول الباحث دراسة إشكالية العلاقة بين تطور حجم النفقات العامة وقواعد تحصيل الضريبة حالة اقتصاد الجزائر مع الإشارة إلى النظام الضريبي الجزائري والإيرادات العامة في الجزائر وتحليلها وقد تم معالجة الإشكالية المطروحة عبر 4 فصول، حيث الفصل الأول تناول العوامل المفصلية المحددة لتطور حجم النفقات العامة والفصل الثاني العوامل المفسرة لتطور حجم النفقات العامة، أما الفصل الثالث والرابع تعرض إلى النظم الضريبية وأساليب التحصيل وكذا تطور حجم النفقات العامة في الجزائر وفي أهم النتائج المتوصل إليها:

- قانون فنجر لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى تأثير مرحلة الإصلاحات التي كانت تمر بها الجزائر خلال فترة 1999/1995 والتي تميزت بسياسة مالية صارمة خفضت من الإنفاق العام.
- أوضحت الدراسة الأثر السلبي الذي تتركه سياسة الإنفاق العام على التضخم والتوازن الخارجي من خلال فرضية العجز التوأم.
- توصلت الدراسة إلى أن عجز في الموازنة العامة في الجزائر بدأ بالتفاقم مع بدأ تراجع أسعار النفط، لذا لابد من التركيز على تحقيق تحسين مستمر في رصيد الإيرادات الضريبية العادية لتفادي الأزمات.

المطلب الثالث: مساهمة الدراسة

لقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في عدة نقاط يمكن ذكرها كما يلي:

- ✓ ربط موضوع النفقات العامة بمتغير عالمي يتمثل في أسعار النفط.
- ✓ إدراج موضوع النفقات العامة كمتغير تابع على خلاف ما سبق أين تم إدراجه كمتغير مستقل أو متغير وحيد في الدراسة.
- ✓ تمت معالجة الدراسة بأسلوب تحليلي.
- ✓ طول فترة الدراسة نسبيا حيث بلغت مدتها 19سنة.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية هامة وأهم مصدر للطاقة ، وأدت مميزات السلعة النفطية وأهميتها الاقتصادية والسياسية إلى أن تكون أسعار النفط هي الأخرى متميزة عن أسعار السلع الأخرى. يتحدد سعر النفط بمجموعة من العوامل المؤثرة في جانبي العرض والطلب مثل الاحتياجات وأسعار السلع البديلة، إضافة إلى التغيرات المناخية والسياسة المتبعة...إلخ.تعتمد الدول الريعية في اقتصادياتها على الجانب الريعي بشكل أكبر وخاصة الريع الخارجي الذي يلعب الدور الأساسي في الحياة الاقتصادية لهذا النوع من الدول.النفقة العامة عبارة عن مبالغ تنفقها الدولة لتحقيق المنفعة العامة، والتي تصدر من هيئة عمومية بموجب قانون المالية وتتجلى أهميتها من خلال زيادة إنتاجية القطاعات الهامة في الاقتصاد ككل وتمويلها بالمبالغ اللازمة للقيام بنشاطها وتطويره.تعد النفقات العامة من أهم الوسائل السياسة المالية المستخدمة لتأثير على حجم و وتيرة النشاط الاقتصادي لدولة.

الفصل الثاني

تمهيد:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على عائدات النفط لتمويل نفقاته العامة، والمعلوم أن أسعار النفط في تغير مستمر صعودا وهبوطا، وبتالي فإن نسبة الإيرادات الكلية وخاصة المتأتية من قطاع النفط تتأثر بتغير هذه الأسعار، فكل ارتفاع أو انخفاض في سعر النفط يؤثر على ميزانية الدولة ونفقاتها. وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري خاضعا لتأثير العوامل الخارجية المتمثل أساسا في سعر النفط في الأسواق العالمية. وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى العناصر التالية:**المبحث الأول**: تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة 2000-2017، **المبحث الثاني**: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة وعناصرها في الجزائر ، **المبحث الثالث**: التدابير المتخذة للتخفيف من أثار تقلبات أسعار النفط في الجزائر.

المبحث الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017

إن الأهمية الكبيرة التي يحظى بها النفط في الاقتصاديات المعاصرة والدور المحوري الذي يلعبه في استمرارية الاقتصاد العالمي على نسقه الحالي، أوجد صراعات كبيرة بين الدول المنتجة والمستهلكة فيما يخص سياسة تسعير هذه المادة الخام، وهذا ما جعل من أسعار النفط عرضة لتقلبات كبيرة نتيجة سياسات الشد والجذب وتضارب المصالح بين القوى الفاعلة في سوق النفط.

المطلب الأول: تطور أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية (2000-2017)

شهدت مستويات أسعار النفط خلال هذه الفترة تغيرات عديدة صعودا وهبوطا، كما مست جميع أنواع النفوط العالمية.

الفرع الأول: تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (2000-2008)

من خلال هذا العنصر سنتطرق إلى أهم التطورات التي عرفتها أسعار النفوط العالمية خلال هذه الفترة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-1): تطورات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية (2000-2008)

(الوحدة: دولار أمريكي)

السنوات / النفوط العالمية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سلة خامات أوبك ومنها	27.6	23.1	24.4	28.1	36.1	50.6	61.1	69.1	94.4
مزيج الصحراء الجزائري	28.8	23.1	24.4	28.1	36.1	65.1	66.1	74.4	98.8
الخام السعودي	26.8	23.1	24.3	27.7	24.5	50.2	61.1	68.7	95.2
موربان الإماراتي	27.8	24	24.9	28.3	36.7	54.1	66.1	72.9	99
الخام الكويتي	25.8	21.4	23.6	26.9	34.1	46.8	58.9	66.4	91.2
السدرة الليبي	28.6	24.7	24.6	28.2	36.6	63.3	63.4	71.4	96.7
البحري القطري	26.6	23.2	24	27.1	34	53.2	62.6	69.3	94.3
البصرة العراقي	24.9	20	22.5	26.6	34.6	48.3	58	66.4	92.1
الخامات الأخرى									
خام دبي	/	/	/	/	/	/	/	/	93.8
خام برنت	28.4	24.5	25	28.8	38.3	54.6	65.2	72.4	97.4
خام غرب تكساس	30.3	25.9	26.2	31	41.5	56.6	66.1	72.3	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:-منظمة الأوبك، تقرير الأمين العام السنوي 2017،2012،2011،2010 – مجلة النفط والتعاون العربي، العدد136، المجلد السابع والثلاثون، 2011،ص112.

تظهر معطيات الجدول مايلي:

- حققت أسعار النفط سنة 2000 ارتفاعا كبيرا قاربت 60% عم كانت عليه سنة 1999 بسبب انخفاض الإنتاج وتعافي منطقة شرق جنوب آسيا محتلا نفط غرب تكساس الصدارة بسعر 30.3 دولار للبرميل كما تصدر مزيج الصحراء الجزائري سلة خامات الأوبك ب28.8 دولار للبرميل.

- نلاحظ أن سعر النفط سجل انخفاضا محسوسا سنة 2001 حيث بلغ السعر المتوسط لسلة خامات أوبك 23.1 دولار للبرميل المتراجع بحوالي 4.5 دولار عما كان عليه سنة 2000، بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001، لكن سرعان ما عاد ارتفاع الأسعار إلى أن عاد إلى طبيعته سنة 2003 وتواصل في الارتفاع حيث سجل مزيج الصحراء الجزائري أعلى سعر ببلوغه 65.1 دولار للبرميل سنة 2005.

– استمرت أسعار النفط في الارتفاع سنة 2006 هذا الارتفاع مس جميع الدول، حيث وصل سعر سلة خامات أوبك 61.1 دولار للبرميل، وخام برنت إلى 65.2 دولار للبرميل، وخام غرب تكساس66.1 دولار للبرميل.

– بقيت أسعار النفط سنة 2007 في الارتفاع ومس هذا الارتفاع كل أنواع النفوط العالمية لتتصدر الجزائر قائمة الأسعار ب74.7 دولار للبرميل الواحد تليها باقي الدول الأخرى.

– في سنة 2008 وصل سعر سلة خامات أوبك إلى94.4 دولار للبرميل، وسعر خام برنت إلى97.4 دولار للبرميل، وسعر خام غرب تكساس 100 دولار للبرميل، في حين تجاوز كل من الخام الجزائري والسعودي والكويتي والإماراتي والسدرة الليبي والبحري القطري والبصرة العراقي عتبة 90 دولار للبرميل.

الفرع الثاني: تطورات أسعار النفط الخام خلال الفترة (2009–2017)

عرفت أسعار النفط خلال هذه الفترة الوضعية التالية:

الجدول رقم (2–2): تطورات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية (2009–2017)

(الوحدة: دولار أمريكي)

السنوات / النفوط العالمية	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سلة خامات اوبك ومنها	61	77.4	107.5	109.5	108.9	96.3	49.5	40.8	52.5
مزيج الصحراء الجزائري	62.4	80.4	112.9	111.5	109.4	99.7	52.8	44.3	54.2
الخام السعودي	60.9	77.8	107.8	110.2	106.5	97.1	49.9	41	52.7
موربان الإمراتي	63.8	79.9	109.8	111.8	108.3	99.5	53.9	44.8	54.9
الخام الكويتي	60.7	76.3	105.6	108.9	105	95.3	48.1	39.3	51.7
السدرة الليبي	61.5	79.1	111.9	111.9	108.5	98.5	51.4	42.7	52.9
البحري القطري	62.4	78.2	106.5	109.2	105.3	96.4	50.7	41.4	52.9
البصرة العراقي	/	76.8	106.2	108	103.7	94.5	47.9	39.5	51.9
الخامات الأخرى									
خام دبي	61.8	78.1	106.2	109.1	105.5	96.7	50.9	41.4	53.2
خام برنت	61.7	79.6	111.3	111.9	108.7	99.1	52.4	43.8	54.2
خام غرب تكساس	61.9	79.4	94.9	94.7	97.7	93.3	48.7	43.3	50.9

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:–منظمة الأوبك، تقرير الأمين العام السنوي 2010،2011،2012،2017 – مجلة النفط والتعاون العربي، العدد136، المجلد السابع والثلاثون، 2011،ص112.

تظهر معطيات الجدول مايلي:

– بدأ سعر البرميل في الانخفاض خلال الثلاثي الأخير من عام 2008 ليستقر عن 61 دولار خلال سنة 2009، بسبب تفاقم الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من انهيارات متلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية. حيث سجل مزيج الصحراء الجزائر والبحري القطري سعر 62.4 دولار للبرميل مسجلا بذلك أعلى سعر له والخام الكويتي أقل سعر بمبلغ 60.7 دولار للبرميل الواحد.

– عاد الارتفاع عام 2010 بعد تعافي الاقتصاد العالمي وإن كان بمعدلات متواضعة، ليصل سعر خامات أوبك 77.4 دولار للبرميل، وتصدرها خام الجزائر ب 80.4 دولار للبرميل، كما سجل خام الكويت أقل سعر بمبلغ 76.3 دولار للبرميل، خام برنت 79.6 دولار للبرميل، وخام غرب تكساس 79.4دولار للبرميل.

– شهدت سنة 2011 ارتفاعا للأسعار، ليفوق سقف 100 دولار للبرميل ما عدا غرب تكساس الذي بلغ نحو 94.6 دولار للبرميل.

– استمر الارتفاع في سلة خامات أوبك وخام برنت ليصل إلى 109.5 دولار للبرميل و111.9 دولار للبرميل على التوالي سنة 2012، بينما انخفض بشكل طفيف كل من خام غرب تكساس والخام الجزائري والخام الليبي ليصل إلى 94.7 دولار للبرميل و111.9 دولار للبرميل و111.9 دولار للبرميل على التوالي.

– شهدت سنة 2013 انخفاض عام في مستوى أسعار نفط بشكل طفيف ماعدا خام غرب تكساس الذي ارتفع إلى 97.7 دولار للبرميل.

– عادت الأسعار في الانخفاض منتصف 2014 وزادت حدة انحدارها منذ إعلان منظمة الأوبك الإبقاء على سقف إنتاجها عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم لتصل سلة خامات أوبك إلى 96.3 دولار للبرميل حيث تأثر كثيرا كل من الخام الجزائري 99.7 دولار للبرميل والخام الكويتي 95.3 دولار للبرميل والسدرة الليبي 98.5 دولار للبرميل، كما سجلت الخامات الأخرى انخفاضا في الأسعار خام دبي 96.7 دولار للبرميل وخام برنت 99.1 دولار للبرميل، خام تكساس 93.3 دولار للبرميل.

– استمر مسلسل انهيار أسعار النفط سنة 2015 و2016 ليحقق أقصى انخفاض لتصل سلة خامات أوبك إلى 40.8 دولار للبرميل، خام برنت 41.4 دولار للبرميل، خام غرب تكساس 43.3 دولار للبرميل.

– عرفت سنة 2017 تعافي نسبي في مستوي الأسعار حيث شهدت سلة خامات أوبك ارتفاع بمبلغ 52.5 دولار للبرميل وتصدرها موربان الاماراتي 54.9 دولار للبرميل يليه الخام الجزائري 54.2 دولار للبرميل ليحقق ثاني أعلى سعر مع خام برنت.

الشكل رقم (2-1): تطورات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية (2000-2017)

(الوحدة:دولار/برميل)

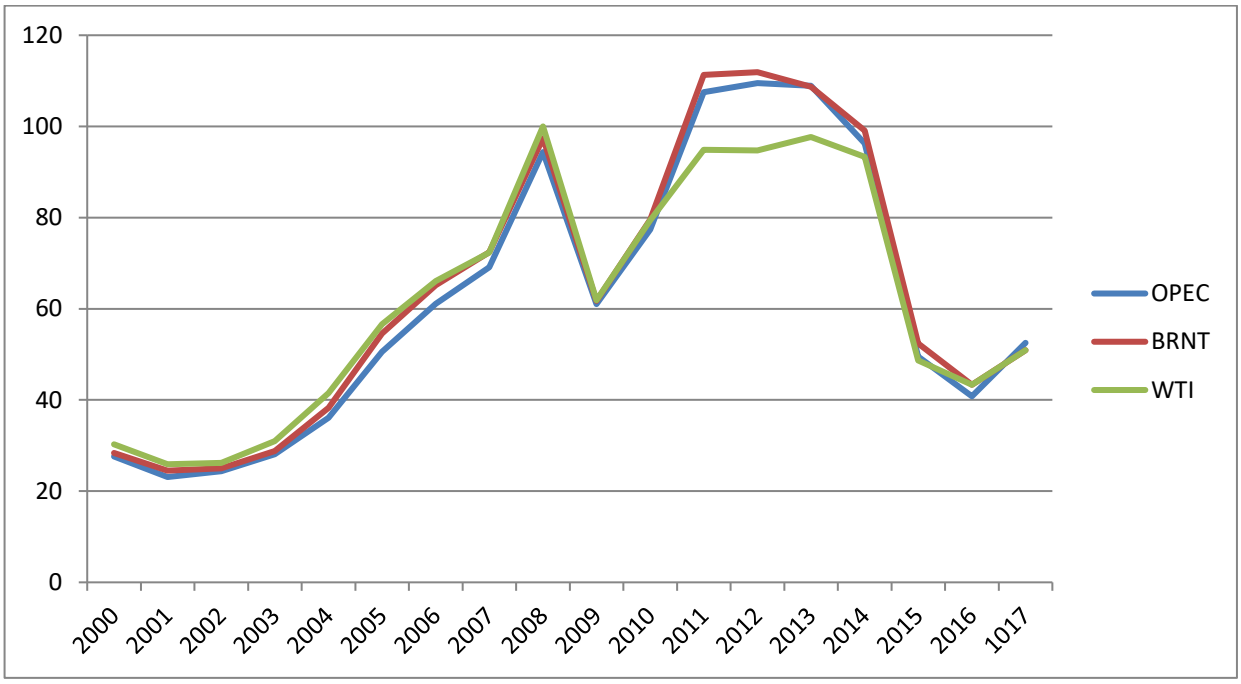

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (2-1) و(2-2).

يبين الشكل أعلاه تغيرات أسعار النفط الرئيسية في الأسواق العالمية خلال الفترة المدروسة حيث نلاحظ أن النفوط العالمية في مطلع الألفينية بدأت في الارتفاع تدريجيا متصدرا لها خام غرب تكساس (WTI)، كما شهدت ارتفاعا سريعا سنة 2007 حيث وصل خام غرب تكساس عتبة 100 دولار للبرميل، إلى أن الأسعار سرعان ما عرفت انهيار كبيرا سنة 2008 نتيجة أزمة الرهن العقاري التي مست أمريكا لتصل سلة خامات أوبك (OPEC) إلى حدود 60 دولار للبرميل محققتا أقصى انخفاض، عاودت الأسعار الارتفاع سنة 2009 مستمرة لتحقق أقصى ارتفاع شهدته أسعار النفط في التاريخ حيث حقق خام برنت (BRNT) رقم قياسي 112 دولار للبرميل سنة 2012، ثم رجع مسلسل الانخفاضات سنة 2014 إلى غاية سنة 2016. لتعرف ارتفاع نسبي سنة 2017.

المطلب الثاني: تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة (2000-2017)

يعتبر النفط الجزائري (sahara blend) من أجود النفوط العالمية وأعلاها سعرا وذلك راجع لطلب الكبير عليه ولكنه كباقي النفوط العالمية الأخرى يتأثر بعدة عوامل جعلته يشهد مستويات مختلفة من الأسعار خلال العديد من الفترات.

الفرع الأول: تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة (2000-2008)

عرف النفط الجزائري في هذه المرحلة المسار التالي:

الجدول رقم (2-3): تطور أسعار النفط الخام الجزائري (2000-2008)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أسعار النفط الجزائري (دولار/برميل)	28.8	23.1	24.4	28.1	36.1	65.1	66.1	74.7	94.9
نسبة تطور أسعار النفط الجزائري(%)	59.1	-19.8	5.62	15.2	28.5	80.3	1.5	13	27

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:-منظمة الأوابك،تقرير الأمين العام السنوي 2010،2011،2012،2017 – مجلة النفط والتعاون العربي، العدد136، المجلد السابع والثلاثون، 2011،ص112.

تشير بيانات الجدول إلى مايلي:

- شهد الخام الجزائري سنة 2000 قفزة كبيرة في الأسعار حيث ارتفع إلى غاية ما يقارب 28.8 دولار للبرميل بنسبة تطور تقدر بـ 59.1%.

- انخفضت أسعار النفط الجزائري سنة 2001 بشكل معتبر إلى أن وصلت لـ 23.1 دولار للبرميل وقدرت نسبة الانخفاض بـ19.8-% بسبب التباطؤ الاقتصادي وأحداث 11 سبتمبر 2001.

- عادت أسعار النفط الخام الجزائري كباقي النفوط العالمية الأخرى الارتفاع في الأسعار سنة 2002 لكن بنسبة ضئيلة حيث سجلت الأسعار 24.4 دولار للبرميل بنسبة نمو 5.62% .

- خلال سنة 2003 استمرت أسعار مزيج الصحراء الجزائري في الارتفاع إلى 28.1 دولار للبرميل بنسبة تطور بلغت نحو 15.2%.

- في سنة 2004 استمر النفط الخام الجزائري بالارتفاع وبقدر معتبر حيث وصل السعر إلى 36.1 دولار للبرميل بزيادة قدرها 28.5%.

- سجل سعر مزيج الصحراء الجزائري سنة 2005 مبلغ 65.1 دولار للبرميل بزيادة ضخمة تعتبر الأكبر منذ مطلع الألفينيات قدرت بـ 80.3%.

- سجل النفط الجزائري سنة 2006 مقدار 66.1 دولار للبرميل بنسبة تطور 1.5%.

- ارتفع النفط الجزائري سنة 2007 إلى 74.7 دولار للبرميل الواحد بنسبة تطور 13%.

- واصل سعر الخام الجزائري ارتفاعه ليسجل مبلغ 98.9 دولار للبرميل سنة 2008 بنسبة 27% وذلك نتيجة ارتفاع حجم الطلب عليه إضافة إلى الموقع الجيد للجزائر الذي يعطيها أفضلية بسبب قربها من الأسواق الأوروبية بالمقارنة مع دول الخليج.

الفرع الثاني: تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة (2009-2017)

تميزت أسعار الخام الجزائري في هذه الفترة بالعديد من التغيرات نلخصها في التالي:

الجدول رقم (2-4): تطور أسعار النفط الخام الجزائري (2009-2017)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أسعار النفط الجزائري (دولار/برميل)	62.4	80.4	112.9	111.5	109.4	99.7	52.8	44.3	54.2
نسبة تطور أسعار النفط الجزائري(%)	-34.2	28.8	40.4	-1.2	-1.9	-8.9	-47	-16.1	2.7

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:-منظمة الأوابك، تقرير الأمين العام السنوي 2017،2012،2011،2010 – مجلة النفط والتعاون العربي، العدد136، المجلد السابع والثلاثون، 2011، ص112.

تشير بيانات الجدول إلى ما يلي:

- شهد مزيج الصحراء الجزائري سنة 2009 انخفاض كبير بمبلغ 62.4 دولار للبرميل وبنسبة (34.2-)% وذلك نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية التي كان لها أثر واضح على أسواق النفط العالمية من خلال انخفاض أسعار النفط.

- شهد عام 2010 تحسن ملحوظ في أسعار النفط الخام حيث ارتفع سعر الخام الجزائري إلى ماقيمته 80.4 دولار للبرميل وبنسبة نمو تقدر بـ28.8% وذلك نتيجة استرداد الاقتصاد العالمي لعافيته.

- تواصل سعر النفط في الارتفاع سنة 2011 حيث زاد الخام الجزائري بنسبة كبيرة بلغت نحو 40.4% بمبلغ 112.9 دولار للبرميل مسجلا بذلك أعلى سعر له منذ بداية إنتاجه.

- عادت أسعار النفط الجزائري بالانخفاض سنة 2012 إلى 111.5 دولار للبرميل بنسبة انخفاض (1.2-)%.

- استمر انخفاض الأسعار سنة 2013 حيث وصل سعر البرميل الواحد بـ 109.4 دولار بنسبة (1.9-)%.

- سجل السعر سنة 2014 انخفاض متواصل ليصل إلى 99.7 دولار للبرميل بنسبة (8.9-)%.

- تم تسجيل انخفاض حاد في أسعار النفط الجزائري بنسبة قدرت بـ (47)% سنة 2015 مقارنة بسنة السابقة لتسجل سعر لم تعهده منذ 10 سنوات بلغ 52.8 دولار للبرميل.

- استمرار انخفاض السعر إلى ما قيمته 44.3 دولار للبرميل بنسبة تطور (16.1-)% وذلك نتيجة انهيار أسعار النفوط العالمية في الأسواق.

- انتعش سعر النفط الجزائري سنة 2014 بارتفاع ضئيل بنسبة نمو 2.7% بمبلغ 54.2 دولار للبرميل.

و الشكل الموالي يوضح تطور أسعار الخام الجزائري (مزيج الصحراء) في الفترة (2000-2017)

الشكل رقم (2-2): تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة (2000-2017)

(الوحدة: دولار/برميل)

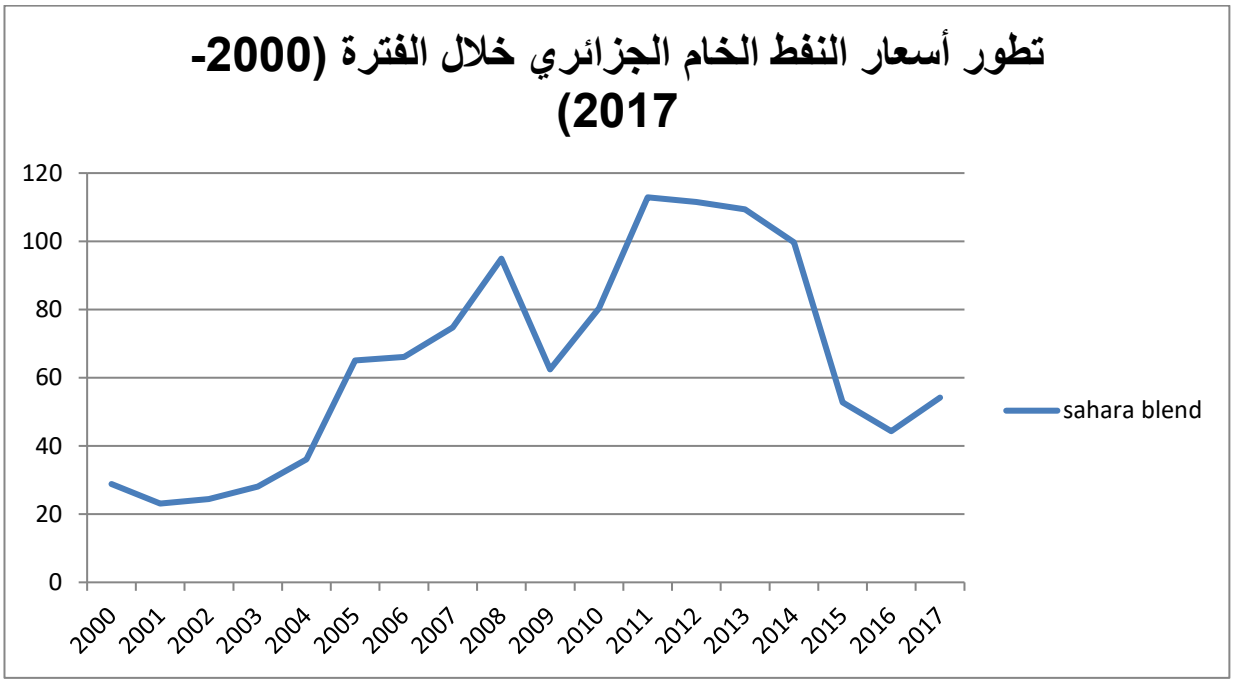

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-3) و(2-4).

يبين الشكل أعلاه تقلبات أسعار الخام الجزائري (مزيج الصحراء) خلال الفترة محل الدراسة، حيث سجلت الأسعار سنة 2000 ارتفاع نسبي في الأسعار لتنخفض سنة 2001 نتيجة أحداث 11 سبتمبر 2001، لكن سرعان ما عادت الأسعار إلى طبيعتها، فبدأت في الارتفاع ارتفاعا متواصلا إلى غاية سنة 2008. لتشهد تراجعا سنة 2009 وذلك نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية لرهن العقاري، الذي كان له أثر مباشر على أسواق النفط من خلال انخفاض أسعار النفط. غير أن السعر وصل إلى أعلى مستوياته 2010، 2011 و2012 لتعود الأسعار إلى الانخفاض إلى أقل مستوى سنة 2016 وذلك نتيجة انخفاض الطلب عليه في الأسواق العالمية، إلا أن عادت الأسعار لتعافي سنة 2017 لتعرف ارتفاع ملموسا طوال هذا العام.

المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة وعناصرها في الجزائر

سنقوم في هذا المبحث بتحليل كيفية انعكاس تغيرات أسعار النفط الخام على أداء عناصر الموازنة العامة في الجزائر، بما فيها الإيرادات والنفقات ورصيد الموازنة. حيث سنخصص كل مطلب بدراسة أهمية العلاقة بين إيرادات النفط وعنصر من عناصر الميزانية الجزائرية.

المطلب الأول: اثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة في الجزائر

يتجسد أثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) فيما يلي:

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة في الفترة (2000-2008)

تمثلت التقلبات التي مست أسعار النفط خلال هذه الفترة وأثرت على الإيرادات الكلية والجباية البترولية في الأتي:

جدول رقم (2-5): تطور الإيرادات العامة والجباية البترولية في الجزائر في الفترة (2000-2008)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإيرادات الإجمالية (مليار/ دينار)	1578.1	1505.5	1603.2	1966.6	2226.2	3082.6	3639.8	3687.8	5190.5
الجباية البترولية(مليار/دينار)	1213.2	1001.4	1007.9	1350.0	1570.7	2352.7	2799.0	2796.8	4088.6
نسبة الجباية البترولية من الإيرادات الكلية(%)	76.9	66.5	62.7	68.6	70.6	76.3	76.9	75.8	78.8

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على les rapports annuels de la Bank d Algérie 2004,2009,2014,2017.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

- بلغ إجمالي إيرادات العامة سنة 2000 مبلغ 1578.1 مليار دينار وبلغت الجباية البترولية 1213.2 مليار دينار بنسبة 76.9% من الإيرادات الكلية.

– سجلت الإيرادات العامة سنة 2001 انخفاض بما قيمته 1505.5 مليار دينار كما انخفضت الجباية البترولية إلى 1001.4 مليار دينار بنسبة 66.5% من هذه الإيرادات.

– عادت حصيلة الإيرادات سنة 2002 للارتفاع إلى مبلغ قدره 1603.2 مليار دينار وبعلاقة طردية زادت الجباية البترولية إلى 1009.7 مليار دينار وبنسبة من الإيرادات الكلية هي 62.7%.

– استمرت الإيرادات بالارتفاع سنة 2003 بنسبة كبيرة 1966.6 مليار دينار، ارتفعت الجباية البترولية أيضا بنسبة عالية 1350.0 مليار دينار لتغطي 68.6% من الإيرادات الإجمالية.

– سجلت الجباية البترولية ارتفاعا لسنة الثالثة على التوالي سنة 2004 بمبلغ 1570.7 مليار دينار بنسبة 70.6% من الإيرادات العامة التي بلغت 2226.2 مليار دينار.

– سنة 2005 شهدت الإيرادات في الجزائر ارتفاع كبير لتصل إلى 3082.6 مليار دينار 76.3% منها من إيرادات الجباية البترولية التي حققت 2352.7 مليار دينار.

– واصلت الإيرادات سنة 2006 الارتفاع محققة مبلغ 3639.8 مليار دينار حيث غطت منها الجباية البترولية 76.9% بمبلغ قدره 2799.0 مليار دينار.

– عرفت الجباية البترولية سنة 2007 تراجع طفيف لتسجل مبلغ معتبر 2796.8 مليار دينار نسبته 75.8% من إجمالي الإيرادات التي وصلت لـ 3687.8 مليار دينار.

– استمرت الإيرادات البترولية سنة 2008 في الارتفاع بمبلغ 4088.6 مليار دينار مغطية 78.8% من الإيرادات الكلية التي وصلت هي الأخرى إلى 5190.5 مليار دينار في نفس العام. مسجلة أعلى إيراد للجزائر منذ مطلع الألفية الجديدة بسبب النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط.

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة في الفترة (2009–2017)

تقلبات أسعار النفط في هذه الفترة والتي كان لها تأثير في الإيرادات الكلية والجباية البترولية هي كالأتي:

جدول رقم (2–6): تطور الإيرادات العامة والجباية البترولية في الجزائر في الفترة (2009–2017)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات الإجمالية (مليار/ دينار)	3672.9	4392.9	5790.1	6339.3	5957.5	5719.0	5103.1	5110.1	6182.8
الجباية البترولية(مليار/دينار)	2412.7	2905.0	3979.7	4184.3	3678.1	3388.3	2373.5	1781.1	2372.5
نسبة الجباية البترولية من الإيرادات الكلية(%)	65.7	66.1	68.7	66	61.7	59.2	46.5	34.9	38.4

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على les rapports annuels de la Bank d Algérie 2004,2009,2014,2017.

تشير معطيات الجدول إلى:

– سجلت الإيرادات العامة سنة 2009 في الجزائر انخفاض كبير إلى نحو 3672.9 مليار دينار، وانخفضت معه الحصيلة الجبائية إلى 2412.7 مليار دينار ممثلة 65.7% من الإيراد الكلي وقد حدث هذا الانخفاض نتيجة الأزمة المالية العالمية التي تراجعت فيها أسعار النفط في الأسواق العالمية.

– عرفت الإيرادات العامة سنة 2010 بعض التحسن بعد الانخفاض الكبير الذي حدث في السنة السابقة حيث سجل مبلغ 4392.9 مليار دينار، أما الجباية البترولية سجلت 2905.0 مليار دينار بـ 66.1% من هذه الإيرادات.

– سجلت الإيرادات العامة سنة 2011 ارتفاع إلى نحو 5790.1 مليار دينار، 68.7% منها إيرادات نفطية بمبلغ 3979.9 مليار دينار وهذا راجع لوصول أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها.

– تواصل ارتفاع الإيرادات العامة سنة 2012 ليبلغ 6339.3 مليار دينار، منها 4184.3 مليار دينار حصيلة الجباية النفطية بنسبة 66% وهو أعلى مستوى لها خلال فترة الدراسة.

– عادت حصيلة الإيرادات العامة سنة 2013 للانخفاض بـ 5957.5 مليار دينار، بسبب انخفاض الجباية البترولية التي تمثل 61.7% منها وبمبلغ قدره 3678.1 مليار دينار.

– استمر انخفاض الجباية البترولية سنة 2014 إلى نحو 3388.3 مليار دينار بنسبة 59.2% من إجمالي الإيرادات التي انخفضت أيضا إلى غاية 5719.0 مليار دينار.

– انخفضت الجباية البترولية مرة أخرى سنة 2015 إلى غاية 2373.5 مليار دينار، وانخفضت معها الإيرادات العامة إلى 5103.1 مليار دينار 46.5% منها إيرادات نفطية.

– تواصل انخفاض الجباية البترولية لسنة الرابعة على التوالي سنة 2016 بمبلغ 1781.1 مليار دينار، رغم ارتفاع الإيرادات الكلية بـ 5110.1 مليار دينار 34.9% من هذه الإيرادات نفطية. لأن الدولة لجأت إلى صندوق ضبط الإيرادات، وقامت أيضا برفع معدلات الضرائب والاعتماد على الجباية العادية.

– ارتفعت الإيرادات العامة سنة 2017 بـ 6182.8 مليار دينار، وكذا الجباية البترولية بـ 2372.5 مليار دينار بنسبة 38.4% من الإيرادات العامة.

والشكل الموالي يبين تطور الإيرادات الكلية والجباية البترولية خلال الفترة (2000-2017):

الشكل رقم (2-3): تطور الإيرادات العامة والجباية البترولية في الجزائر في الفترة (2000-2017)

(الوحدة: مليار/دينار)

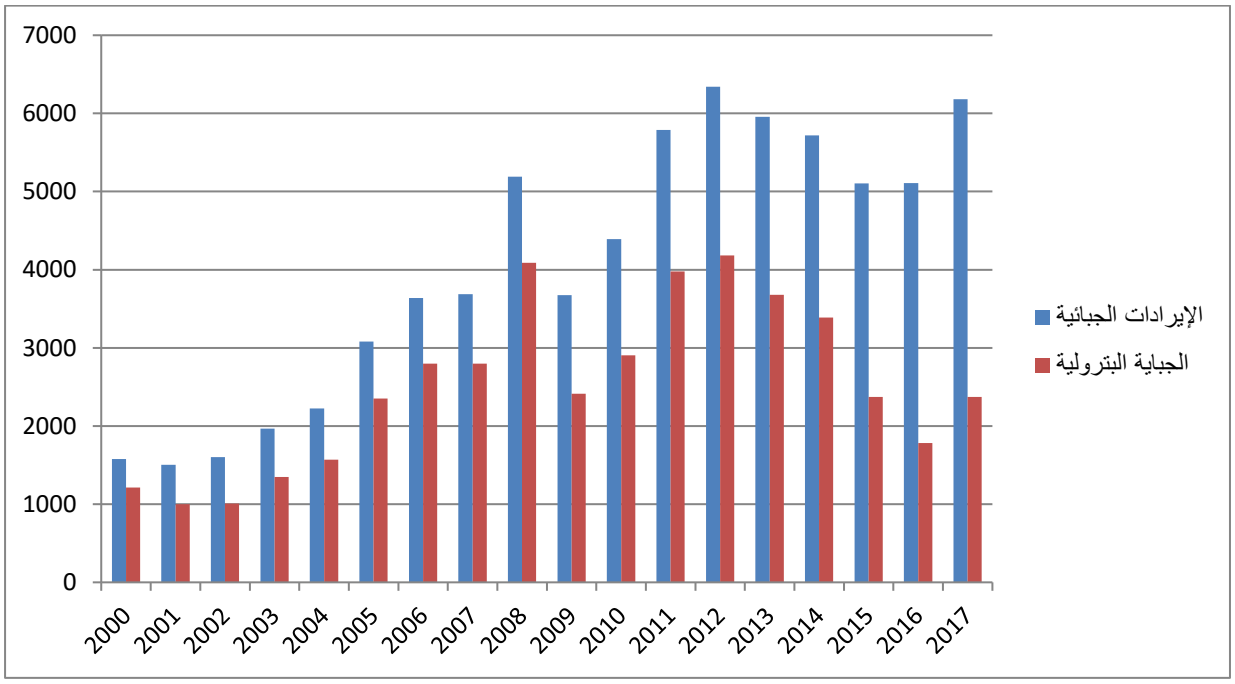

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-4)و(2-5).

يوضح الشكل أعلاه التطورات التي مست الإيرادات العامة الإجمالية وحصيلة الجباية البترولية من ارتفاع وانخفاض طيلة فترة الدراسة، حيث نلاحظ تطور الإيرادات العامة في الفترة المدروسة إلا في سنة 2009 و2015. لتسجل مبالغ متدنية لعل أبرزها الأزمة المالية وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال السنوات الأخيرة. أما بالنسبة للجباية البترولية فقد تأثرت أيضا سنة 2009 وكذا سنة 2013 إلى غاية سنة 2016، بسبب الأزمة المالية واعتماد الدولة على الجباية العادية ،لنستنتج وجود علاقة طردية بين الإيرادات العامة والجباية البترولية.

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر

تتأثر النفقات العامة في الجزائر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط سواء عند الانخفاض أو الارتفاع.

الفرع الأول: تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

عرفت النفقات العامة الإجمالية في الجزائر العديد من التطورات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2017.

أولا: تطور النفقات العامة الإجمالية للجزائر في الفترة (2000-2008)

عرفت النفقات العامة الإجمالية التطورات التالية خلال هذه المرحلة:

الجدول رقم (2-7): تطور النفقات العامة الإجمالية للجزائر في الفترة (2000-2008)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي النفقات العامة (مليار/دينار)	1178.1	1312.0	1550.6	1766.2	1831.8	2052.0	2453.0	3108.5	4191.0
نسبة الجباية البترولية من النفقات الكلية (النسبة إلى الواحد)	2.05	2.12	2.57	2.37	2.01	1.65	0.97	0.76	0.42
نسبة تطور إجمالي النفقات العامة(%)	22.5	11.4	18.2	13.9	3.7	12	19.5	26.7	34.8

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على les rapports annuels de la Bank d Algérie 2004,2009,2014,2017.

تشير بيانات الجدول إلى:

- سنة 2000 بلغ إجمالي النفقات العامة في الجزائر 1178.1 مليار دينار بنسبة تطور من السنة الماضية وصلت إلى 22.5% بفضل زيادة الإيرادات النفطية التي مثلت 2.05 من هذه النفقات والفائض منها تم وضعه في صندوق ضبط الإيرادات الذي أنشأ في نفس العام.

- سجل إجمالي النفقات العامة في الجزائر سنة 2001 نحو1312.0مليار دينار وبنسبة تطور بلغت 11.4% رغم انخفاض الجباية البترولية وهذا يدل على أن النفقات العامة لا تتأثر كليا بالإيرادات العامة والعوائد النفطية.

- ارتفعت النفقات العامة سنة 2002 إلى 1550.6مليار دينار وبلغت نسبة التطور 18.2%.

- استمر ارتفاع النفقات العامة الإجمالية سنة 2003 إلى غاية 1766.2 مليار دينار ونسبة تطور وصلت إلى 13.9%.

- وصل إجمالي النفقات العامة سنة 2004 إلى ما قيمته 1831.8 مليار دينار وبنسبة تطور ضئيلة 3.7%.

- ارتفاع إجمالي النفقات العامة وبصورة كبيرة ليبلغ نحو 2052 مليار دينار في سنة 2005 حيث بلغت نسبة التطور 12% وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وكذا زيادة استثمارات الحكومة.

- ارتفعت النفقات العامة بنحو 19.5% سنة 2006 لتبلغ 2453 مليار دينار رغم انخفاض نسبة الجباية البترولية منها إلى 0.97.

- تواصل ارتفاع النفقات العامة في الجزائر بدون انخفاض حيث سجلت سنة 2007 أرقام جديدة، 3108.5 مليار دينار وبمعدل تطور 26.7%.

- استمرت النفقات العامة سنة 2008 في الزيادة بنسبة 34.8%، وهي أعلى نسبة خلال هذه الفترة بمبلغ 4191.0 مليار دينار وهذا راجع لتواصل ارتفاع أسعار النفط إلى غاية 98.9 دولار للبرميل.

ثانيا: تطور النفقات العامة الإجمالية للجزائر في الفترة (2009-2017)

عرفت النفقات العامة الإجمالية في الجزائر الأحداث التالية في هذه الفترة:

الجدول رقم (2–8): تطور النفقات العامة الإجمالية للجزائر في الفترة (2009–2017)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي النفقات العامة (مليار/دينار)	4214.4	4466.9	5853.6	7058.1	6024.1	6995.7	7656.3	7297.5	7389.3
نسبة الجباية البترولية من النفقات الكلية (النسبة إلى الواحد)	0.57	0.65	0.68	0.59	0.61	0.48	0.31	0.24	0.32
نسبة تطور إجمالي النفقات العامة(%)	0.6	6	31	20.6	(-14.6)	16.1	9.4	(-4.7)	1.3

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على les rapports annuels de la Bank d Algérie 2004,2009,2014,2017.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن:

– سنة 2009 سجل إجمالي النفقات العامة ارتفاعا بنحو 4124.4 مليار دينار غير أنه تراجع في نسبة نموه إلى 0.6% مقارنة بالسنة السابقة، بعد تراجع أسعار النفط الخام في الجزائر والتي بلغت 62.4 دولار للبرميل بفعل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ولجوء الدولة إلى صندوق ضبط الإيرادات.

– عاد إجمالي النفقات العامة للارتفاع سنة 2010 ليسجل 4466.9 مليار دينار، بنسبة تطور 6% عند سعر نفط 80.4 دولار للبرميل.

– شهدت النفقات العامة لسنة 2011 ارتفاعا بقيمة 5853.6 مليار دينار وبمعدل تطور بلغ 31%، نتيجة وصول أسعار النفط الخام إلى أعلى مستوياتها مسجلة بذلك نحو 112.9 دولار للبرميل.

– شهد إجمالي النفقات العامة لسنة 2012 ارتفاعا بنحو 7058.1 مليار دينار بنسبة 20.6%، لبقاء أسعار النفط الخام مرتفعة وبسبب حركت الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر والخوف من الربيع العربي حيث كلف ميزانية الجزائر خسائر كبيرة تم تغطيتها عن طريق صندوق ضبط الإيرادات، حيث لم تمثل نسبة الجباية البترولية من النفقات العامة سوى 0.59 ويرجع هذا إلى ارتفاع إيرادات الجباية العادية.

- سجلت سنة 2013 تراجعا كبير في النفقات العامة بنحو (14.6-%)، لتبلغ بذلك 6024.1 مليار دينار جراء انخفاض أسعار النفط.

- سجلت النفقات العامة سنة 2014 ارتفاع نحو 6995.7 مليار دينار بنسبة 16.1%.

- تواصل ارتفاع إجمالي النفقات العامة سنة 2015 إلى 7656.3 مليار دينار بمعدل نمو 9.4%.

- عادت النفقات العامة للانخفاض سنة 2016 بنسبة تقدر بـ (4.7-%)، لتبلغ حصيلتها نحو 7297.5 مليار دينار نتيجة تراجع سعر النفط الخام إلى ما قيمته 44.3 دولار للبرميل وهو أقل مستوى خلال الدراسة ولم تغطي الجباية البترولية سوى 0.24 من هذه النفقات وهو أيضا أقل مستوى في هذه الدراسة.

- ارتفعت النفقات العامة وبمعدل ضئيل 1.3% سنة 2017، محققتا مبلغ قدره 7389.3 مليار دينار.

والشكل الأتي يوضح مراحل تطور إجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الشكل رقم (2-4): تطور إجمالي النفقات لعامة في الجزائر خلال (2000-2017)

(الوحدة: مليار/دينار)

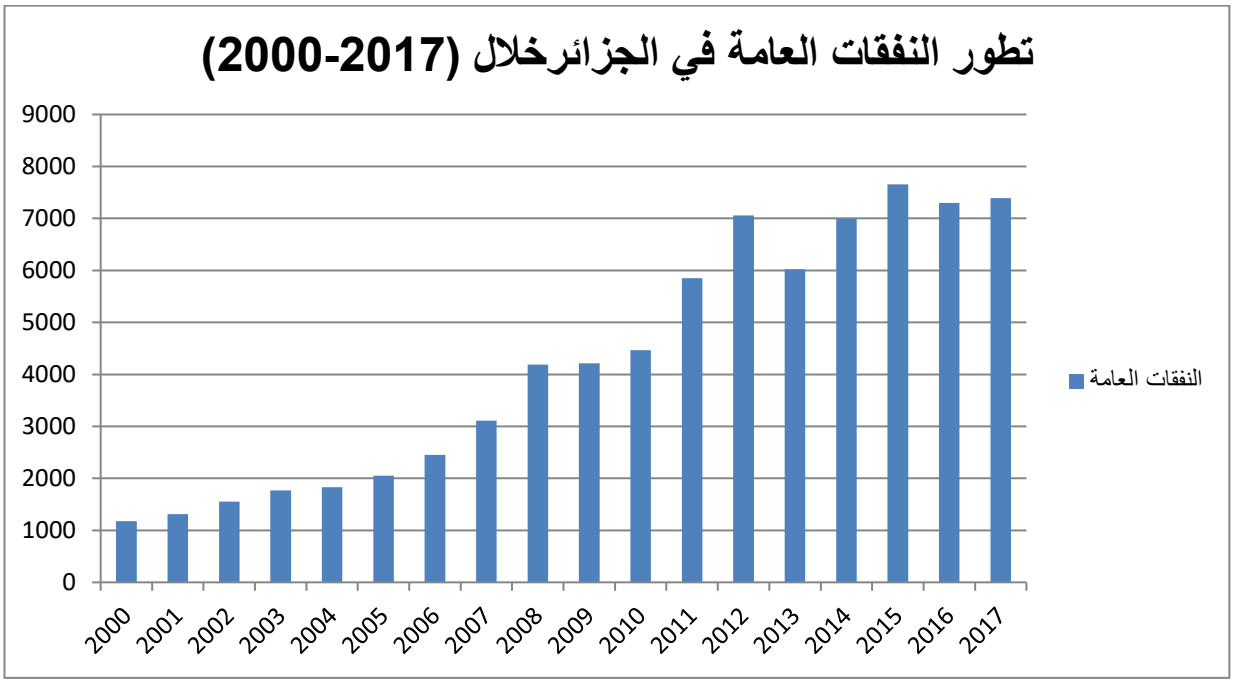

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-6)و(2-7).

يوضح الشكل أعلاه التطوارت التي طرأت على حصيلة النفقات العامة من تقلبات خلال فترة الدراسة، فنلاحظ تزايد في النفقات طيلة الفترة مسجلة أقصى ارتفاع لها عام 2015 رغم انخفاض أسعار النفط، وهذا لوجود صندوق ضبط الإيرادات الذي يقوم بتغطيتها في هذه الحالات. ما عدا عام 2013 و2016 حيث سجلت نسب تطور متدنية وذلك نتيجة تراجع الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية وعدم استقرارها في السنوات الأخيرة وانخفاض رصيد صندوق ضبط الإيرادات.

الفرع الثاني: التطور السنوي لهيكل النفقات العامة في الجزائر في الفترة (2000-2017)

إن التطورات التي عرفتها النفقات العامة في الجزائر مست جميع البنود المشكلة لعناصر هذه النفقات.

أولا: تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2008)

شهدت نفقات التسيير والتجهيز في هذه الفترة تطورات تمثلت في الأتي:

الجدول رقم (2-9): تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر من الفترة (2000-2008)

السنوات		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نفقات التسيير (مليار/دينار)	المبالغ	838.9	798.6	975.6	1138.1	1223.8	1245.1	1437.9	1673.9	2217.7
	النسبة من النفقات الكلية(%)	71.2	60.9	62.9	64.4	66.8	60.7	58.6	54.5	52.9
نفقات التجهيز (مليار/دينار)	المبالغ	339.2	522.4	575.0	628.1	608.0	806.9	1015.1	1434.6	1973.3
	النسبة من النفقات الكلية(%)	28.8	39.1	37.1	35.6	33.2	39.3	41.4	46.5	47.1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على les rapports annuels de la Bank d Algérie 2004,2009,2014,2017.

تظهر بيانات الجدول ما يلي:

- بلغت نفقات التسيير سنة 2000 نحو 838.9 مليار دينار بنسبة 71.2% من إجمالي النفقات، والباقي نفقات التجهيز بمبلغ 339.2 مليار دينار.

- انخفضت نفقات التسيير في الجزائر سنة 2001 إلى ما قيمته 798.6 مليار دينار بنسبة 60.9% من إجمالي النفقات، غير أن نفقات التجهيز ارتفعت إلى 522.4 مليار دينار وبنسبة 39.1%.

– عادت نفقات التسيير إلى الارتفاع سنة 2002 نحو 975.6 مليار دينار مغطية 62.9% من النفقات الكلية، كما ارتفعت معها نفقات التجهيز إلى 575.0 مليار دينار بنسبة 37.1%.

– استمرت سنة 2003 نفقات التسيير في الارتفاع إلى غاية 1138.1 مليار دينار وبـ 64.4% من النفقات العامة، وزادت أيضا نفقات التجهيز 682.1 مليار دينار نسبة 35.6%.

– عرفت نفقات التجهيز سنة 2004 انخفاض معتبر إلى مبلغ 608.0 مليار دينار نسبتها من إجمالي النفقات 33.2%، إلا أن نفقات التسيير عرفت العكس فارتفعت نحو 1223.8 مليار دينار ممثلة الأغلبية بـ 66.8%.

– تواصل ارتفاع نفقات التجيهز إلى ما قيمته 806.9 مليار دينار بنسبة من إجمالي النفقات هي 39.3% مبلغ وهذا راجع لإتباع الحكومة لسياسة التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري أما نفقات التسيير ارتفعت إلى 1245.1 مليار دينار ونسبة 60.7% سنة 2005.

– سجلت سنة 2006 ارتفاع في نفقات التسيير بمبلغ 1437.9 مليار دينار ممثلة 58.6% من النفقات الكلية، أما نفقات التجهيز فارتفعت إلى 1015.1 مليار دينار و41.4% من مجموع النفقات.

– سنة 2007 عرفت ارتفاع الثالث على التوالي في نفقات التسيير والتجهيز بنسب مختلفة هي مبلغ 1673.9 مليار دينار نسبته 54.5%، مبلغ 1434.6 نسبته 46.5% على التوالي.

– ازداد ارتفاع نفقات التسيير عام 2008 إلى ما قيمته 2217.7 مليار دينار مع انخفاض نسبة تغطيته إلى 52.9%، عكس نفقات التجهيز التي ارتفعت نسبتها إلى 47.1% بمبلغ قدره 1973.3 مليار دينار.

ثانيا: تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (2009–2017)

طرأت تطورات عديدة لنفقات التسيير والتجهيز في هذه الفترة وهي كالأتي:

الجدول رقم (2-10): تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر من الفترة (2009-2017)

السنوات		2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نفقات التسيير (مليار/دينار)	المبالغ	2239.5	2659.0	3879.2	4782.6	4131.5	4486.3	4617.0	4585.6	4757.8
	النسبة من النفقات الكلية(%)	53.8	59.5	66.6	67.8	68.6	64.3	60.3	62.8	64.4
نفقات التجهيز (مليار/دينار)	المبالغ	1920.9	1807.9	1947.4	2275.5	1892.6	2493.9	3039.3	2711.9	2631.5
	النسبة من النفقات الكلية(%)	46.2	40.5	33.4	32.2	31.4	35.7	39.7	37.2	35.6

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على les rapports annuels de la Bank d Algérie 2004,2009,2014,2017.

تبرز بيانات الجدول ما يلي:

- ستجيل انخفاض في نفقات التجهيز سنة 2009 إلى غاية 1920.9 مليار دينار بنسبة 46.2% من إجمالي النفقات، بينما نلاحظ زيادة نفقات التسيير بنسبة قليلة 2239.5 مليار دينار بـ 53.8% من النفقات الكلية وهذا نتيجة انخفاض أسعار النفط جراء الأزمة المالية.

- ارتفاع نفقات التسيير في عام 2010 نحو 2659.0 مليار دينار كما ارتفعت نسبتها من مجموع النفقات إلى 59.5%، وزاد انخفاض نفقات التجهيز إلى مبلغ 2659.0 مليار دينار نسبتها 40.5%.

- مع وصول أسعار النفط إلى أقصاها عام 2011 استمر ارتفاع نفقات التسيير إلى ما قيمته 3879.2 مليار دينار مغطية 66.6% من النفقات الإجمالية، وعادت نفقات التجهيز إلى الارتفاع بنسبة 33.4% ومبلغ 1947.4 مليار دينار.

- تراجعت نفقات التسيير نهاية سنة 2013 لتبلغ حصيلتها 4131.5 مليار دينار وبـ 68.6% من إجمالي النفقات، ونفس الشيء حدث لنفقات التجهيز بمبلغ قدره 1892.6 مليار دينار بـ 31.4% حيث كانت بداية انخفاض أسعار النفط الخام.

- عادت النفقات بكلتا شقيها تسيير وتجهيز للارتفاع سنة 2014، الأولى بـ 4486.3 مليار دينار ونسبة 64.3% والثانية بمبلغ 2493.9 مليار دينار ونسبة 35.7%.

- تواصل ارتفاع نفقات التسيير خلال 2015 إلى مستوى 4617.0 مليار دينار و60.3% من حصيلة النفقات العامة، وارتفعت نفقات التجهيز إلى 3039.7 مليار دينار مع نسبة 39.7%.

- تراجعت مرة أخرى نفقات التسيير والتجهيز نهاية 2016، مسجلة الأولى مبلغ 4585.6 مليار دينار مع نسبة 62.8% أما الثانية فقد بلغت 2711.9 مليار دينار و 37.2% من مجموع النفقات، والسبب الرئيسي وراء هذه التقلبات هو عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- عرفت سنة 2017 ارتفاع ملحوظ في نفقات التجهيز بنسبة 35.6% ومبلغ 2631.5 مليار دينار، وكذلك نفقات التسيير سجلت مبلغ 4757.8 مليار دينار ونسبة 64.4%.

والشكل الموالي يوضح كيفية تطور النفقات العامة وعناصرها (تسيير،تجهيز) في الجزائر في الفترة (2000-2017)

الشكل رقم (2-5): تطور النفقات التسيير والتجهيز في الجزائر في الفترة (2000-2017)

(الوحدة: مليار/دينار)

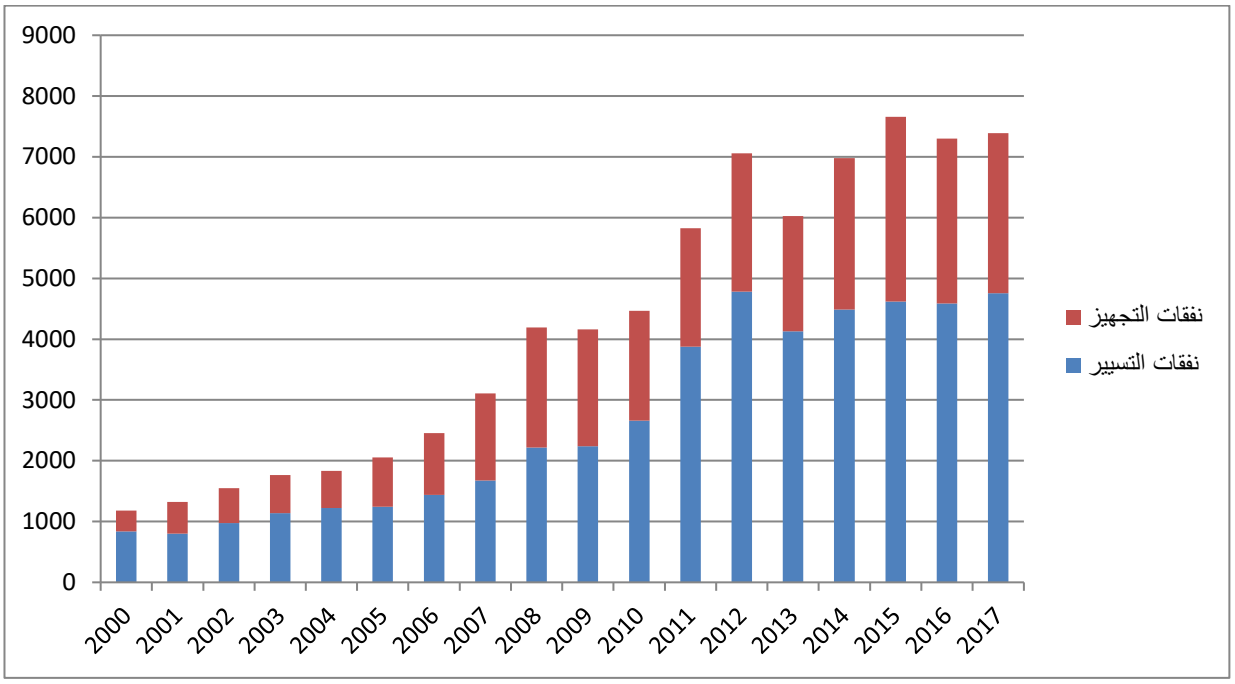

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-8) و(2-9).

يوضح الشكل البياني كل التطورات الحاصلة في كل من نفقات التسيير والتجهيز في مدة الدراسة، حيث نلاحظ وجود فرق كبير بين نفقات التسيير والتجهيز، فنفقات التسيير أعلى بكثير من نفقات التجهيز بسبب ارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية وكذا ارتفاع أعباء الدين العمومي، كما لاحظنا تسجيل نفقات التسيير انخفاضا في كل من عام 2001، 2013، 2016 و ارتفاعا في باقي فترة الدراسة وكان أقصاها سنة 2012 بمبلغ قدره 4782.6 مليار دينار. أما بنسبة لنفقات التجهيز فقد عرفت تغيرات كثيرة لعل أبرزها سنة 2015 التي سجلت فيها أكبر مبلغ قدر بـ 3039.3 مليار دينار.يعود هذا التغير في النفقات إلى التقلب الشديد في أسعار النفط الخام.

المطلب الثالث: اثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر

يتجسد أثر التقلبات المختلفة أسعار النفط الخام على رصيد الموازنة العامة في الفترة (2000-2017) فيما يلي:

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة في الفترة (2000-2008)

تمثلت التقلبات التي مست رصيد الموازنة العامة في الأتي:

جدول رقم (2-11): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر في الفترة (2000-2008)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الموازنة العامة (مليار/دينار)	400.0	184.5	52.6	200.4	394.4	1030.6	1186.8	579.3	999.5

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على les rapports annuels de la Bank d Algérie 2004,2009,2014,2017.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

- تم تسجيل سنة 2000 رصيد موازنة موجب بمبلغ قدره 400 مليار دينار.

- انخفض رصيد الموازنة العامة سنة 2001 إلى غاية 184.5 مليار دينار.

- تواصل انخفاض رصيد الميزانية العامة نحو 52.6 مليار دينار عام 2002.

- ارتفع رصيد الموازنة سنة 2003 وبنسبة كبيرة إلى ما قيمته 200.4 مليار دينار.

- استمر ارتفاع فائض الموازنة العامة بقيمة 394.4 مليار دينار سنة 2004.

- في سنة 2005 بلغ رصيد الميزانية العامة في الجزائر قيمة 1030.6 مليار دينار، حيث يعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة مداخيل الجباية البترولية.

- واصل فائض الموازنة في الارتفاع للعام الرابع على التوالي سنة 2006، كما سجل أكبر فائض له طيلة الدراسة بمبلغ 1186.8 مليار دينار، ويرجع هذا إلى ارتفاع الإيرادات الكلية للميزانية وخاصة إيرادات الجباية البترولية.

- تراجع رصيد الموازنة العامة في نهاية عام 2007 إلى مبلغ 579.3 مليار دينار.

– عاد رصيد الموازنة العامة للارتفاع عام 2008 حيث بلغ ما قيمته 999.5 مليار دينار مقارنة بالسنة الماضية.

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة في الفترة (2009–2017)

تمثلت هذه التغيرات فيما يلي:

جدول رقم (2–12): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر في الفترة (2009–2017)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد الموازنة العامة (مليار/دينار)	(-514.5)	(-74.0)	(-63.5)	(-718.8)	(-66.6)	(-1257.3)	(-2553.2)	(-2178.4)	(-1206.5)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على les rapports annuels de la Bank d Algérie 2004,2009,2014,2017.

من خلال معطيات الجدول يتضح ما يلي:

– سجلت الجزائر أول حالة عجز في الميزانية منذ مطلع القرن الواحد والعشرون، وكان ذلك سنة 2009 بمبلغ (514.4–) مليار دينار، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية، وقد استمر هذا العجز رغم ارتفاع قيمة إيرادات الجباية البترولية وهذا راجع لتفوق قيمة النفقات العامة على قيمة الإيرادات العامة أي أن العجز هذه المرة من جانب النفقات وليس الإيرادات، وكل هذا يعود إلى سياسة الإنفاق العام التي اتبعتها الجزائر من خلال الرفع في نفقات العمومية.

– استمر العجز في الميزانية العامة للجزائر، حيث بلغ العجز الموازني لسنة 2010 ما قيمته (74.0–) مليار دينار، وهو عجز يقل عن ذلك المسجل سنة 2009. نتيجة الارتفاع الشديد في الإيرادات النفطية مقارنة بالارتفاع في النفقات العمومية.

– أما سنة 2011 سجل رصيد الموازنة سجل عجزا لسنة الثالثة على التوالي. لكن بشكل طفيف قدره (63.5–) مليار دينار.

– استمر انخفاض رصيد الموازنة لسنة الرابعة على التوالي سنة 2012، وبلغ (718.8–) مليار دينار.

– بلغ العجز الموازني سنة 2013 قيمة (66.6–) مليار دينار، ونجم هذا العجز لانخفاض إيرادات الجباية البترولية نتيجة الانخفاض المسجل في أسعار النفط الخام، وكذلك رغم الانخفاض المعتبر في نفقات العامة.

- سجل رصيد الميزانية سنة 2014 عجز أكبر من السنة الماضية، بقيمة (1257.3-) مليار دينار، ويرجع هذا إلى زيادة النفقات العمومية بقيمة أكبر من زيادة الإيرادات العامة.

- وصل العجز إلى غاية (2553.2-) مليار دينار سنة 2015، و هو أقصى انخفاض سجلناه طيلة الدراسة لمواصلة انخفاض أسعار النفط وزيادة النفقات العامة.

- انخفض العجز في الموازنة العامة سنة 2016 و2017 على التوالي (2178.4-) مليار دينار،(1206.5) مليار دينار.

الشكل التالي يوضح التطورات التي مرت بها رصيد الموازنة العامة في الفترة (2000-2017)

الشكل رقم (2-6): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر في الفترة (2000-2017)

(الوحدة: مليار/دينار)

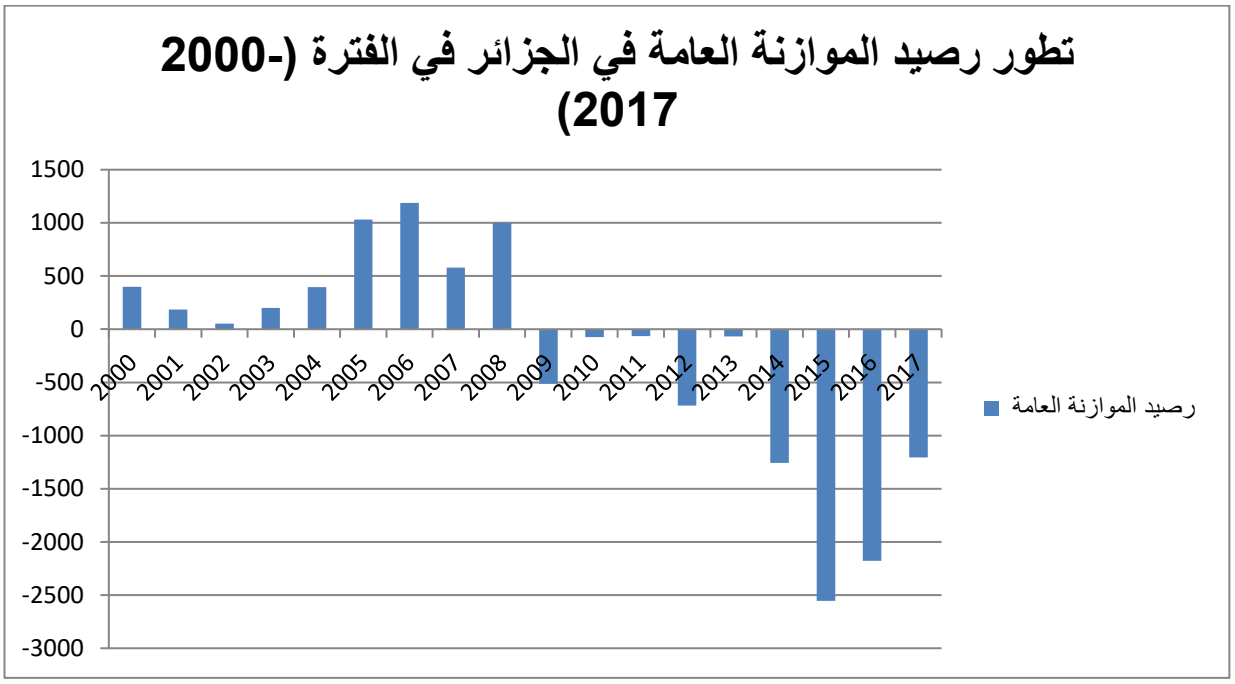

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-10) و(2-11).

يبين الشكل التطور الذي حصل لرصيد الموازنة العامة في الجزائر، التي سجلت تقلبات متباينة خلال سنوات محل الدراسة، حيث نلاحظ أن في المرحلة الأولى سجل رصيد الميزانية العمومية فائض أعلاه كان سنة 2006 بـ 1186.8 مليار دينار، أما المرحلة الثانية فكانت عبارة عن عجز في الميزانية أقصاه سنة 2015 بمبلغ قدره (2553.2-) وذلك نتيجة زيادة النفقات العمومية بنسبة أكبر من الإيرادات العامة، بسبب عدة عوامل أهمها الزيادة السريعة في معدلات التضخم خاصة مع سياسة التمويل غير التقليدي الذي اتبعته الحكومة في الآونة الأخيرة .

المبحث الثالث: التدابير المتخذة للتخفيف من أثار تقلبات أسعار النفط في الجزائر

في ظروف التقلبات الحادة في أسعار النفط وإيراداته التي يصعب التنبؤ بها. من ناحية يتطلب على الدول المصدرة للنفط تبني سياسات تهدف إلى تخفيف حدة تقلبات الإيرادات النفطية، واستقرار الإنفاق العام، ومن ناحية أخرى يجب مراعاة حقوق الأجيال القادمة. على ضوء هاتين الخاصيتين سارعت الدول في إنشاء ما يسمى بالصناديق السيادية التي يتمثل دورها في إدارة فوائض الإيرادات.

المطلب الأول: الصناديق السيادية

تلعب صناديق السيادية دورا هاما في الاقتصاديات العالمية مهما تنوعت وتباينت درجة نموها نظرا للأهمية التي تتسم بها في النهوض بهذه الاقتصاديات.

الفرع الأول: تعريف الصناديق السيادية وأنواعها

أولا– التعريف: صناديق الثروة السيادية هي صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الدولة، وتنشئ هذه الأخيرة لأغراض اقتصادية كلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية. تنشأ هذه الصناديق في العادة معتمدة على الفوائض في ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عوائد الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة. أما الأصول المستبعدة من صناديق الثروة السيادية فهي تتضمن احتياطات النقد الأجنبي التي تحتفظ بها السلطات النقدية للأغراض التقليدية المتعلقة بميزان المدفوعات والسياسة النقدية أو أصول المؤسسات المملوكة للدولة، أو صناديق تقاعد موظفي الحكومة أو الأصول التي تدار لصالح الأفراد[1]، أما البلدان التي تمتلك هذه الصناديق فإن لديها مدخرات فوق الاستثمارات تصب في أيدي الحكومات ويحدث ذلك لسببين: – ملكية ثروة السلع (خصوصا الغاز والنفط).

– مدخرات بسبب الاقتصاد التصنيعي الذي يركز على التصدير، كما هي الحال في الصين وسنغافورة.

[1] - International Working Group of Sovereing Wealth Funds , report, N 08/06, P4, sur le site web: http://www.iwg-swf.org/index.htm . Consulté le 18/08/2018/10:23.

ثانيا– أنواع الصناديق السيادية: بما أن الحكومات تنشئ الصناديق الثروة السيادية لأسباب عديدة فتحليلات صندوق النقد الدولي تشير إلى وجود خمس أنواع من هذه الصناديق والتي يتم التمييز بينها عموما وفق لهدفها الأساسي كالتالي[1]:

أ– صناديق الاستقرار: التي يتمثل هدفها الأساسي في حماية الميزانية والاقتصاد ككل من تذبذبات أسعار السلع (النفط في العادة).

ب– صناديق الادخار للأجيال القادمة: التي تهدف إلى تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظة أصول أكثر تنوع.

ج– شركات استثمار الاحتياطات: التي لا تزال أصولها تدرج في الغالب ضمن فئة الأصول الاحتياطية ويتم إنشائها لزيادة العائد على الاحتياطات.

د– صناديق التنمية: التي تساعد في العادة على تمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية أو تشجيع السياسات المتبعة في قطاعات النشاط والتي يمكن أن تعزز نمو الناتج المحلي في البلد المعني.

هـ– صناديق احتياطات طوارئ التقاعد: التي تغطي (من مصادر بخلاف اشتراكات الأفراد في معاشات التقاعد) التزامات التقاعد الطارئة غير المحددة في الميزانية العمومية للحكومة.

[1] صندوق النقد الدولي يكثف عمله المعني بصناديق الثروة السيادية، **نشرة صندوق النقد الدولي**، 4مارس2008.

جدول (2-13): تصنيف أكبر عشر صناديق سيادية في العالم سنة 2017:

المرتبة	الصندوق السيادي	الدولة	حجم الأصول (مليار دولار)
1	صندوق التقاعد الحكومي	النرويج	998.9
2	شركة الصين للاستثمار	الصين	900.0
3	جهاز أبو ظبي للاستثمار	الإمارات	828.0
4	الهيئة العامة للاستثمار	الكويت	524.0
5	الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي(ساما)	السعودية	494.0
6	محفظة الاستثمار التابعة لمؤسسة النقد بهونغ كونغ	الصين	465.6
7	شركة سيف للاستثمار	الصين	441.0
8	مؤسسة حكومة سنغفورة للاستثمار	سنغافورة	359.0
9	هيئة قطر للاستثمار	قطر	320.0
10	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	الصين	295.0

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/523290, consulté le :20-08-2019-09 :17.

الفرع الثاني: أهداف الصناديق السيادية

لهذه الصناديق عدة أهداف تختلف من صندوق لأخر، لكن في مجمل أسباب إنشائها أهداف مشتركة، وتتمثل أساسا في نقل الثروة للأجيال القادمة والمحافظة عليها وغالبا ما تجتمع هذه الأهداف لغاية واحدة تتمثل في (دخل لتحقيق الاستقرار، تراكم المدخرات لصالح الأجيال القادمة، تمويل المعاشات التقاعدية، الأداء الأمثل، التنوع الاقتصادي) وكما نلاحظ بأن هناك صناديق أنشئت لغرض واحد مثلا صندوق تحقيق استقرار لكن مع مرور الزمن توسعت أهدافه إلى صندوق ادخار أو تقاعد، بالإضافة إلى ما سبق ذكره من أهداف عامة نجد أن هناك أهداف متباينة وذلك باختلاف أنواعها ومبررات إنشائها ورغم ذلك يمكن إبراز أهم الأهداف فيما يلي[1]:

- حماية الاقتصاد والموازنة العامة من خطر الصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات الحادة في مداخيل الصادرات.

[1] شعبان فرج، مريم دباغي، **صناديق الثروة السيادية ومساهمتها في رسم المشهد المالي العالمي**، الملتقى الدولي حول صناديق الثروة السيادية ضمن النظام المالي العالمي ودورها في تحقيق الاستقرار، جامعة خميس مليانة أفريل 2005، يومي 29و30، ص8، الجزائر. استشير يوم 20:38/2019/08/19.

- تحقيق مبدأ عدالة توزيع الثروة بين الأجيال عن طريق تعظيم الادخار الموجه للأجيال القادمة.

- تنويع مداخيل البلد وبالتالي التقليل من الاعتماد على صادرات السلع غير المتجددة.

- تعظيم عوائد احتياطات الصرف الأجنبية.

- مساعدة السلطات النقدية على امتصاص السيولة الغير مرغوبة وذلك لضعف الطاقات الاستيعابية لبعض الاقتصاديات.

- توفير أداة لتمويل برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- تحقيق النمو المستدام "طويل الأجل" لرأس المال في البلدان المالكة لصناديق، وكذا الأهداف الاقتصادية والسياسية.

المطلب الثاني: صندوق ضبط الإيرادات

إن عدم الاستقرار الذي شهدته إيرادات الجباية البترولية في الفترة 1986-1999 قد كان السبب في عدم التوازن الذي عرفه رصيد الميزانية العامة، وحالة الإرباك الذي مس الاقتصاد الوطني، ولكن التحسن الذي عرفته هذه الإيرادات منذ سنة 2000 وتحقيق الميزانية العامة فائض، قامت الدولة الجزائرية بتأسيس صندوق يعرف بـ "صندوق ضبط الإيرادات" من أجل امتصاص الفائض الذي يفوق تقديرات قانون المالية.

الفرع الأول: ماهية الصندوق ومهامه

ينتمي صندوق ضبط الإيرادات إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر، وقد أنشأ بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلية لسنة 2000، قانون رقم 02-2000 المؤرخ في 2000/06/27 والتي تنص على: يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد ويقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات: فوائض الجباية البترولية الناتجة عن مستوى أسعار المحروقات أعلى من 37 دولار، كما يضمن كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق ونقصد بها الإيرادات المتعلقة بالثروات الطبيعية كالذهب والفوسفات... إلخ.

أما جانب النفقات فتشمل كل من ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية، تخفيض الدين العام، ويعطي القانون لوزير المالية الحق في التصرف بهذا الحساب ضمن قانون المالية[1]، من خلال النص المادة أعلاه نستنتج بعض الملاحظات الهامة حول هذا الصندوق[2]:

- ✓ إن صندوق ضبط الإيرادات هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخزينة العمومية.
- ✓ إن وظائف الصندوق حددت أساسا في:

– امتصاص الفائض من الإيرادات الجباية البترولية والذي يفوق توقعات وتقديرات قانون المالية.

– تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية.

– تسديد وتسوية المديونية العمومية الداخلية والخارجية والتي حان وقت سدادها.

– التسديد المسبق للمديونية العمومية.

[1] داود سعد الله، **"أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010"**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، دفعة 2010-2011، ص149-150.

[2] بوفليح نبيل، **"صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر"**، مجلة اقتصاديات إفريقيا، العدد الأول، ص 242.

الفرع الثاني: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2017)

عرف صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر منذ نشأته سنة 2000 إلى غاية سنة 2017 العديد من التغيرات في رصيده.

أولا: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الفترة (2000-2008)

عرفت وضعية صندوق ضبط الإيرادات في هذه المرحلة عدة تطورات هي كالأتي:

الجدول رقم (2-14): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الفترة (2000-2008)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد صندوق ضبط الإيرادات (مليار/دينار)	232.14	171.53	27.98	320.89	721.69	1842.68	2931.04	3215.53	4362.84
نسبة تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات (%)	/	(-26.1)	(-83.7)	1046.9	124.9	155.3	59.1	9.7	35.7

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على le rapport de présentation du projet de la loi de finance pour 2009,2012,2014,2017.

تشير معطيات الجدول إلى:

- سجل رصيد صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 وهو العام الذي تأسس فيه مبلغ 232.14 مليار دينار.

- انخفض رصيد الصندوق سنة 2001 إلى 171.53 مليار دينار بنسبة تطور (26.1-%)، نتيجة انخفاض الإيرادات الجباية البترولية.

- تواصل رصيد الصندوق في الانخفاض بمعدل (83.7-%) سنة 2002، ومبلغ مقداره 27.98 مليار دينار.

- ارتفع رصيد صندوق ضبط الإيرادات عام 2003 بصفة كبيرة إلى ما قيمته 320.89 مليار دينار، نسبة تطوره 1046.9% لارتفاع أسعار النفط.

- عام 2004 واصل رصيد الصندوق في الارتفاع نحو 721.69 مليار دينار، ومعدل نمو 124.9%.

- استمرت وضعية الصندوق في الزيادة مسجلة سنة 2005 مبلغ قدره 1842.68 مليار دينار، ونسبة 155.3%.

- سجل الصندوق رقم جديد سنة 2006، رصيد قدره 2931.04 مليار دينار، نسبة تطور 59.1%.

- عرفت سنة 2007،2008 ارتفاع أخر نحو 3215.53، 4362.84 مليار دينار على التوالي، ونسبة تطور 9.7%،35.7%.

ثانيا: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الفترة (2009-2017)

الجدول رقم (2-15): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الفترة (2009-2017)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد صندوق ضبط الإيرادات (مليار/دينار)	4316.46	4842.84	5381.71	5633.75	7005.17	7226.36	4408.1	2072.2	1009
نسبة تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات (%)	(-1.1)	12.2	11.1	4.7	24.3	3.2	(-39.1)	(-53.1)	(-95.1)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على le rapport de présentation du projet de la loi de finance pour 2009,2012,2014,2017.

نلاحظ من معطيات الجدول ما يلي:

- انخفض صندوق ضبط الإيرادات سنة 2009 إلى نحو 4316.46 مليار دينار، بمعدل (1.1-%) وهذا راجع للأزمة المالية العالمية سنة 2008.

- عاد ارتفاع رصيد الصندوق سنة 2010 إلى غاية 4842.84 مليار دينار، بنسبة 12.2%.

- واصل رصيد الصندوق في الارتفاع سنة 2011 إلى 5381.71 مليار دينار، نسبة تطور قدرها 11.1%.

- سنة 2012 سجلت وضعية الصندوق زيادة أخرى بمبلغ 5633.75 مليار دينار، ومعدل نمو 4.7% وذلك راجع لوصول أسعار النفط الخام لأعلى مستوياتها.

- ارتفع رصيد الصندوق سنة 2013 للمرة الرابعة على التوالي، إلى ما قيمته 7005.17 مليار دينار، بمعدل نمو قدره 24.3%.

- وصل صندوق ضبط الإيرادات سنة 2014 إلى غاية 7226.36 مليار دينار، وهو أقصى مبلغ سجل في هذه الدراسة. وبنسبة تطور هي 3.2%.

- انخفض رصيد الصندوق سنة 2015 إلى 4408.1 مليار دينار، بنسبة (39.1-) ويعود هذا لانخفاض الإيرادات الجباية البترولية .

- استمر انخفاض رصيد الصندوق سنة 2016 ،2017 بمبلغ 2072.2، 1009 مليار دينار على التوالي. ونسبة تطور هي (53.1-)، (95.1-) وهذا يعود لانخفاض أسعار النفط وزيادة النفقات العامة.

الشكل التالي يوضح التطورات التي مرت بها رصيد صندوق ضبط الإيرادات في الفترة (2000-2017)

الشكل رقم (2-7): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الفترة (2000-2017)

(الوحدة: مليون/دينار)

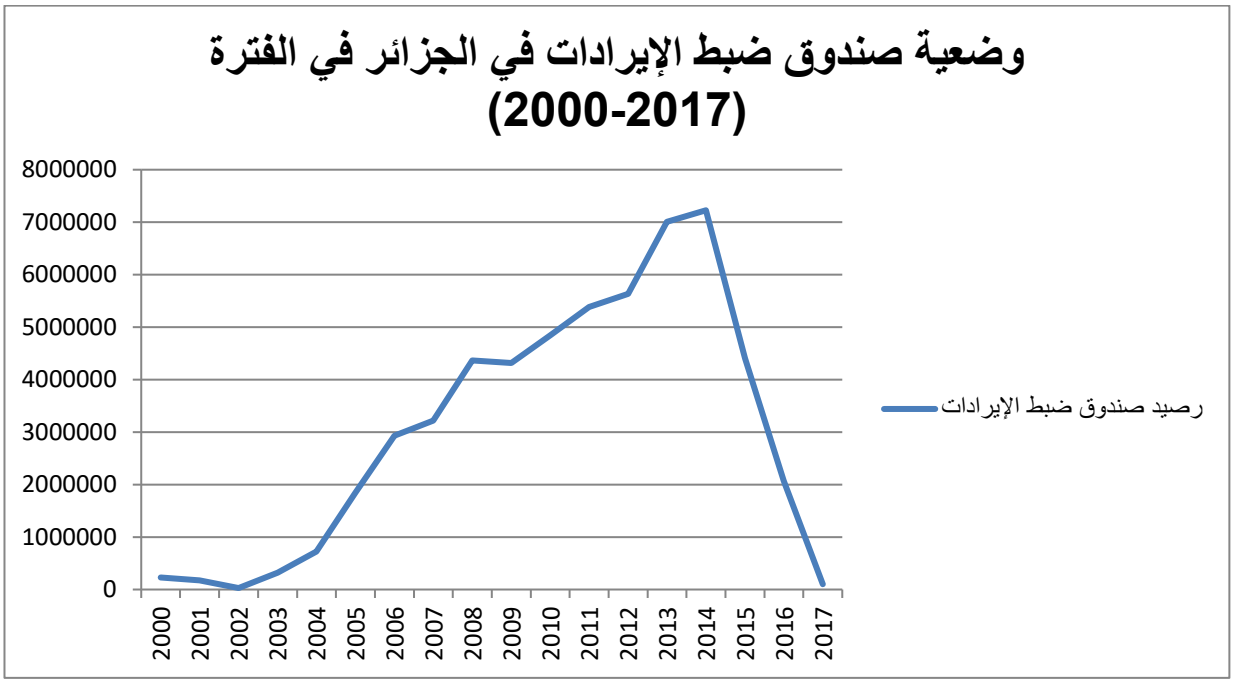

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2-13) و(2-14)

يبين البيان التطور الذي حصل لرصيد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، الذي سجل عدة تغيرات متباينة في فترة محل الدراسة، حيث نلاحظ أن في بداية المرحلة سجل رصيد صندوق انخفاض سنة 2001، 2002 ثم ارتفاع حتى تراجع سنة 2009 بسبب الأزمة المالية، ثم ارتفع مرة أخرى إلى غاية سنة 2014 محققة أقصى مبلغ 7226364 مليون دينار، ليعود للانخفاض في باقي الفترة المتبقية بسبب قيامه بالتغطية المستمرة للنفقات العامة التي هي في تزايد مستمر مع تراجع الإيرادات النفطية، لكن يجب على الدولة أن تقوم بتنويع اقتصادها وتجاوز الارتباط المفرط بقطاع المحروقات، لأن صندوق ضبط الإيرادات مجرد حل مؤقت فمع نفاذ احتياطاته أجلا يجعل أمر تغطية النفقات العمومية صعب جدا وقد نلجأ للاستدانة الخارجية.

خلاصة الفصل الثاني

شهدت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية عدة تقلبات هبوطا وارتفاعا خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2017. لتقلبات أسعار النفط الخام انعكاسات كبيرة على الإيرادات العامة في الجزائر لكونها تعتمد على الجباية البترولية التي تمثل الأغلبية الساحقة في مجملها. إن تغيرات أسعار النفط له أثر كبير على النفقات العمومية، لأنها تغطى من الإيرادات العامة التي يأتي معظمها من الجباية البترولية، وبهذا نستنتج وجود علاقة تأثير وتأثر بين النفقات العامة والإيرادات العامة. من خلال تأثير تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة والإيرادات العامة، نستنتج بعلاقة متعدية أنها تأثر على رصيد الموازنة العامة التي هي الفرق بينهما. لامتصاص فائض الإيرادات العامة خاصة النفطية منها التي تحدث عندما يكون التقدير لهذه الإيرادات أقل من المتحصل عليه في الواقع أو لتغطية النفقات العامة في حالة عدم كفاية هذه الإيرادات. قامت الدول بإنشاء صناديق تدرج ضمن الصناديق السيادية لتقوم بهذا الدور، وكما يعرف في الجزائر بصندوق ضبط الإيرادات.

خاتمة

خاتمة:

سلطت هذه الدراسة الضوء على إحدى القضايا الراهنة والمهمة في الاقتصاد العالمي،ألا وهي النفط الذي يلعب دورا استراتيجيا سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية وذلك نظر لأهميته في مجال الطاقة التي تقوم عليها كل اقتصاديات العالم، ولكن بالرغم من أهميته إلا أن التقلبات التي تشهدها أسعار النفط هي نتيجة طبيعية لخصائص وتعقيدات السوق النفطية ولهاته التقلبات أثار واضحة ووخيمة على اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له وبالتحديد ميزانيتها التي تشكل عائدات المحروقات أغلب إيراداتها سواء كان هذا التغيير بالارتفاع أو الانخفاض من جهة، ومن جهة أخرى كون أن النفقات العامة هي الأخرى تتأثر بتقلبات أسعار النفط، والجزائر تعتبر من بين هذه الدول لذلك فهي أفضل مثال على ذلك.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والمقترحات نعرضها كما يلي:

نتائج البحث:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- يتحدد سعر النفط بالعديد من العوامل الاقتصادية والغير الاقتصادية التي تؤثر في حجم الطلب والعرض النفطي العالمي.
- تؤثر تقلبات أسعار النفط على حجم النفقات العامة سواء بالارتفاع أو الانخفاض.
- يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإيرادات العامة للجزائر ومن ثم زيادة الإنفاق العام.
- يكمن دور الجباية النفطية في المساهمة في تغطية النفقات العامة وكذا البرامج التنموية والاستثمارية.
- تعتبر الصناديق الثروة السيادية من أنجع السبل في احتواء الصدمات النفطية من خلال الدور الذي تلعبه في تغطية عجز الميزانية العمومية أثناء الانخفاضات الحادة في أسعار النفط.

التوصيات:

على ضوء النتائج المستوحات من الدراسة والفرضيات يمكن الخروج بمجموعة من الاقتراحات:

- ضرورة سعي الدول المصدرة للنفط منفردة ومجتمعة لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط، والعمل على تفعيل أكثر لدور OPEC في سوق النفط العالمية.
- ضرورة البحث عن مصادر بديلة للنفط وهو الطاقات المتجددة باعتبارها مورد دائم متجدد وله بعد مهم وتحقيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي إضافة إلى أنها مصدر مكمل للنفط في المدى القصير ومصدر بديلا في المدى البعيد.
- ضرورة الاستغلال العقلاني لعوائد الثروة النفطية لإقامة اقتصاد قائم على التنويع.
- ترشيد وعقلنة الإنفاق العام.
- إنشاء صناديق للعائدات النفطية حيث يودع فيها قسطا من مجمل تلك العائدات تحسبا لأزمات الاقتصادية قد تتعرض لها الدولة في المستقبل.

آفاق الدراسة:

و في الأخير من خلال التطرق إلى حيثيات البحث يمكن طرح مجموعة من المواضيع التي نرى أنها يمكن أن تشكل بحوث مستقبلية.

- مستقبل النفط في الجزائر والآفاق المستقبلية للاقتصاد بعد الثروة النفطية.
- دراسة مقارنة بين محددات الإنفاق العام بين الدول النفطية.
- دور الصناديق السيادية عند الأزمات النفطية.
- إجراء هذه الدراسة باستعمال متغيرات أخرى أو أساليب إحصائية أخرى غير التي استعملت في هذه الدراسة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا– باللغة العربية

الكتب:

1- إبراهيم علي عبد الله، أنور العارمة، **مبادئ مالية العامة**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

2- حامد عبد المجيد دراز، **المبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، بيروت، 1981.

3- حامد عبد المجيد دراز، الرسي السيد الحجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعة الإبراهيمية، الإسكندرية، 1999.

4- حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعة الجزائرية، 1995.

5- خالد شحاتة وأحمد مير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وسائل النشر، عمان، الأردن، 2003.

6- خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

7- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العربية**، الدار الجامعة، القاهرة، 2005، ص 198.

8- عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1971.

9- فتحي سيد أحمد الخولي ،**اقتصاديات النفط**، دار زهران لنشر والتوزيع جدة،سعودية،2009.

10- كامل بكري وآخرون، **الموارد واقتصادياتها**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.

11- محمد خالد المهايني، خالد الخطيب الحبسي، **المالية العامة والتشريع الجبائي**، منشورات جامعة مشرق، 2000.

الرسائل والأطروحات:

12- بوجمعة قويدري كويشح، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الكلية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصيص تحليل اقتصادي،جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف، الجزائر،2009.

13- جمعة رضوان، **تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر1970–2004** ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر.

14- داود سعد الله، "**أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000–2010**"، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، دفعة 2010-2011.

15- سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد، جامعة تلمسان، 2010.

16- عبد السلام بريزة، **دور الصناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض البترولية–دراسة حالة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد–**،مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، (غير المنشورة)،تخصص:اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية،جامعة سطيف، الجزائر،2012-2013.

17- مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال فترة 1973–2003**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير (غير منشورة) تخصص: النقود المالية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

الملتقيات والمحاضرات:

18- أحمد بن قطاف، **محاضرات المالية العامة**، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، 2016.

19- أمينة مخلفي، **أسس اقتصاد النفط**، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي، الجزء 01، جامعة ورقلة 2014/2013.

20- شعبان فرج، مريم دباغي، **صناديق الثروة السيادية ومساهمتها في رسم المشهد المالي العالمي**، الملتقى الدولي حول صناديق الثروة السيادية ضمن النظام المالي العالمي ودورها في تحقيق الاستقرار، جامعة خميس مليانة أفريل 2005، يومي 29و30، الجزائر. استشير يوم 20:38/2019/08/19.

21- لوني نصيرة وربيع زكريا، **محاضرات المالية العامة**، جامعة أكلي محند ولحاج، 2014.

22- مرزاش فتيحة، **استراتيجية ترقية الكفاءات الاستخدامية للثورة البترولية في الاقتصادية العربية في إطار ضوابط تنمية المستدامة**،ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنعقد أيام 08/07 أفريل 2008، الأردن. استشير يوم 21:23/2019/07/12.

23- معلم يوسف، **محاضرات المالية العامة**، جامعة قسنطينة 1.

الدوريات و المجلات:

24- بوفليح نبيل، "**صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات إفريقيا، العدد الأول.

25- جياكو مولوشياني (1987/9): **دول رصد التخصيصات مقابل دول الإنتاج :إطار النظري** ،مجلة المستقبل العربي (العدد103 المجلد 10)، السنة العاشرة، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.

26- حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 57.

27- مجلة النفط والتعاون العربي، العدد136، المجلد السابع والثلاثون، 2011.

التقارير والمنشورات:

28- التقرير الاستراتيجي العربي، 2004-2005، سوق النفط العالمية وتداعيتها على الدول العربية.

29- صندوق النقد الدولي يكثف عمله المعني بصناديق الثروة السيادية، **نشرة صندوق النقد الدولي**، 4مارس2008.

30- منظمة الاوابك، تقرير الأمين العام السنوي التاسع والثلاثون لسنة 2012.

31- منظمة الاوابك، تقرير الأمين العام السنوي الثامن والثلاثون لسنة 2011.

32- منظمة الاوابك، تقرير الأمين العام السنوي الرابع والأربعون لسنة 2017.

33- منظمة الاوابك، تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون لسنة 2010.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

les publication et rapports :

34- le rapport de présentation du projet de la loi de finance pour 2009.

35- le rapport de présentation du projet de la loi de finance pour 2012.

36- le rapport de présentation du projet de la loi de finance pour 2014.

37- le rapport de présentation du projet de la loi de finance pour 2017.

38- les rapports annuels de la Bank d Algérie 2004.

39- les rapports annuels de la Bank d Algérie 2009.

40- les rapports annuels de la Bank d Algérie 2014.

41- les rapports annuels de la Bank d Algérie 2017.

ثالثا- المواقع الإلكترونية:

42- International Working Group of Sovereing Wealth Funds , report, N 08/06, P4, sur le site web: http: //www.iwg-swf.org/index.htm . Consulté le 18/08/2018/10:23.

43- www.monde diplomatique.Fr/index/sujet/pétrole.consulté le 10/07/2019/14 :13.

44- موسوعة مقاتل الصحراء، **موضوعات اقتصادية، البترول (اقتصاديا)، البترول وتأثيره في اقتصاديات الدول**.منشورة على الموقع:

http://www.moqatel.com/openshare/behoth/ektesad8/petrol/index.htm , consulté le 14-07-2019-14:52.

45- https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/523290, consulté le 20-08-2019-09 :17.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01:

الجدول رقم (8)
الأسعار الفورية لنفوط الدول الأعضاء في اوابك المشتملة
في سلة اوبك والمخزون النفطي التجاري، 1999 - 2010

	المخزون التجاري OECD	العربي الخفيف السعودي	خام الكويت	السدرة الليبي	خليط صحراء الجزائري	البحري القطري	موربان الاماراتي	البصرة العراقي
	مليون برميل	دولار للبرميل						
1999	2652	17.5	16.8	18.0	18.1	17.4	17.9	16.3
2000	2667	26.8	25.8	28.6	28.8	26.6	27.8	24.9
2001	2651	23.1	21.4	24.7	24.7	23.2	24.0	20.0
2002	2443	24.3	23.6	24.6	24.9	24.0	24.9	22.5
2003	2391	27.7	26.9	28.2	28.7	27.1	28.3	26.6
2004	2430	34.5	34.1	36.6	38.4	34.0	36.7	34.6
2005	2501	50.2	48.7	52.6	54.6	50.5	54.1	48.3
2006	2496	61.1	58.9	63.4	66.1	62.6	66.1	58.0
2007	2488	68.8	66.4	71.4	74.7	69.3	72.9	66.4
2008	2563	95.2	91.2	96.7	99.0	94.9	99.0	92.1
2009	2626	61.4	60.7	61.5	62.4	62.4	63.8	60.5
2010	2613	75.7	74.2	76.7	77.7	76.2	77.7	74.9

المصدر : التقرير الاحصائي السنوي لعامي 2006 و 2009، منظمة الدول المصدرة للبترول، أوبك.

الملحق رقم 02:

الجدول 1-10

متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وغرب تكساس وبعض الخامات العربية، 2013-2017

(دولار/ برميل)

الخامات	2013	2014	2015	2016	2017	التغير في عام 2017
سلة أوبك منها :	**105.9**	**96.2**	**49.5**	**40.7**	**52.5**	**11.8**
خليط صحراء الجزائر	109.4	99.6	52.8	44.2	54.2	**10.0**
العربي الخفيف	106.6	97.1	49.9	40.9	52.7	**11.8**
موربان الاماراتي	108.3	99.3	53.9	44.8	54.9	**10.1**
خام الكويت	105.1	95.2	48.2	39.2	51.7	**12.5**
السدرة الليبى	108.6	98.4	51.4	42.6	52.9	**10.3**
البحري القطري	105.4	96.3	50.7	41.4	52.9	**11.5**
البصرة العراقي	103.7	94.4	47.9	39.4	51.9	**12.5**
خامات اخرى :						
دبي	105.5	96.6	51.0	41.3	53.2	**11.9**
برنت	108.7	99.0	52.4	43.7	54.2	**10.5**
خام غرب تكساس	97.9	93.2	48.7	43.2	50.9	**7.7**

المصادر:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الملحق رقم 03:

TABLEAU 8 : SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR

	1 999	2 000	2 001	2 002	2 003
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	**950,5**	**1 578,1**	**1 505,5**	**1 603,2**	**1 966,6**
Recettes des hydrocarbures	588,3	1 213,2	1 001,4	1 007,9	1 350,0
dont : Fonds de régulation des recettes	0,0	453,2	115,8	26,5	292,9
Recettes hors-hydrocarbures	358,4	364,9	488,5	595,1	616,6
Recettes fiscales	314,8	349,5	398,2	482,9	519,9
Impôts sur les revenus et les bénéfices	72,2	82,0	98,5	112,2	126,2
Impôts sur les biens et services	149,7	165,0	179,2	223,4	231,4
Droits de douane	80,2	86,3	103,7	128,4	143,2
Enregistrement et timbres	12,7	16,2	16,8	18,0	19,1
Recettes non-fiscales	43,6	15,4	90,3	112,2	96,7
Dividendes de la Banque d'Algérie	27,1	0,0	46,6	37,6	43,5
Droits	16,5	15,4	43,7	74,6	53,2
Dons	3,9	0,0	15,6	0,2	0,0
Total dépenses budgétaires	**961,7**	**1 178,1**	**1 321,0**	**1 550,6**	**1 752,7**
Dépenses courantes	774,7	856,2	963,6	1 097,7	1 199,0
Dépenses de personnel	286,1	289,6	324,0	346,2	379,9
Pensions des Moudjahidine	59,9	57,7	54,4	73,9	105,0
Matériels et fournitures	53,6	54,6	46,3	68,5	58,8
Transferts courants	248,7	292,0	391,4	471,9	537,0
dont : Services de l'Administration	81,9	92,0	114,6	137,6	161,4
Intérêts sur la dette publique	126,4	162,3	147,5	137,2	118,3
Dépenses en capital	187,0	321,9	357,4	452,9	553,7
Solde budgétaire	**-11,2**	**400,0**	**184,5**	**52,6**	**213,9**
Solde des comptes spéciaux	-5,6	-0,7	-20,0	-11,2	81,6
Prêts nets du Trésor	-0,3	0,5	6,5	30,9	32,6
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainis.	**-16,5**	**398,8**	**171,0**	**10,5**	**262,9**
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	110,0	561,1	318,6	147,8	381,2
Solde global	**-16,5**	**398,8**	**171,0**	**10,5**	**262,9**
Financement	**16,5**	**-398,8**	**-171,0**	**-10,5**	**-262,9**
Bancaire	64,4	-407,4	-145,8	31,6	-220,1
Non bancaire	24,7	105,7	85,3	32,8	38,4
Extérieur	-72,6	-97,1	-110,5	-74,9	-81,2

Source : Direction Générale du Trésor

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

TABLEAU 7 : SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR

	2013	2014	2015	2016	2017
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	**5 957,5**	**5 738,4**	**5 103,1**	**5 110,1**	**6 182,8**
Recettes des hydrocarbures*	3 678,1	3 388,4	2 373,5	1 781,1	2 372,5
Fonds de Régulation des Recettes flux bru	2 062,2	1 810,6	550,5	98,6	0,0
Fonds de Régulation des Recettes net	-70,2	-1 155,0	-2 336,0	-1 387,9	
Recettes hors hydrocarbures	2 279,4	2 349,9	2 729,6	3 329,0	3 810,3
Recettes fiscales	2 031,0	2 091,4	2 354,7	2 482,2	2 663,1
Impôts sur les revenus et les bénéfices	823,1	881,2	1 034,5	1 109,2	1 236,1
Impôts sur les biens et services	741,6	768,5	824,3	887,8	976,0
Produits des douanes	403,8	370,9	411,2	389,4	356,0
Enregistrement et timbres	62,5	70,8	84,7	95,8	95,0
Recettes non fiscales	248,4	258,5	374,9	846,8	1 147,2
Produits des domaines et autres	83,7	76,0	247,5	177,2	179,3
Dividendes de la Banque d'Algérie	112,1	122,7	88,7	610,5	919,8
Autres entreprises publiques	52,6	59,8	38,7	59,1	48,1
Dons	0,0	0,1	0,0	0,0	0,0
Total dépenses budgétaires	**6 024,1**	**6 995,7**	**7 656,3**	**7 297,5**	**7 389,3**
Dépenses courantes	4 131,5	4 494,3	4 617,0	4 585,6	4 757,8
Dépenses de personnel **	1 855,3	2 007,2	2 170,9	2 313,1	2 286,1
Pensions des Moudjahidine	226,5	218,4	223,0	226,0	215,8
Matériels et fournitures	149,1	161,9	179,7	185,5	119,8
Transferts courants	1 856,4	2 069,0	2 000,8	1 814,2	1 982,1
dont: Services de l'Administration	709,4	736,0	730,2	728,7	776,8
Intérêts sur la dette publique	44,2	37,8	42,6	46,8	154,0
Dépenses en capital	1 892,6	2 501,4	3 039,3	2 711,9	2 631,5
Solde budgétaire	**-66,6**	**-1 257,3**	**-2 553,2**	**-2 187,4**	**-1 206,5**
Solde des comptes spéciaux	53,4	-27,7	60,7	58,5	13,3
Prêts nets du Trésor	130,5	90,3	129,2	116,4	469,0
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainisse	**-143,7**	**-1 375,3**	**-2 621,7**	**-2 245,3**	**-1 662,2**
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	-99,5	-1 337,5	-2 579,1	-2 198,5	-1 508,2
Solde global	**-143,7**	**-1 375,3**	**-2 621,7**	**-2 245,3**	**-1 662,2**
Financement	**143,7**	**1 375,3**	**2 621,7**	**2 245,3**	**1 662,2**
Bancaire + Fonds de régulation des recettes	-95,2	1 173,7	2 489,1	1 520,1	1 509,5
Non bancaire	241,1	204,0	135,9	624,4	155,3
Extérieur	-2,2	-2,4	-3,3	100,8	-2,6

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique
* Y compris le dividende versé par la compagnie nationale des hydrocarbures
** Rémunérations, pensions, allocations, rentes d'accident de travail et cotisations y afférentes

Source : Direction Générale du Trésor

الملحق رقم 05:

I. DISPONIBILITES DU FONDS DE REGULATION DES RECETTES

TABLEAU 5 : EVOLUTION DES DISPONIBILITES DU FRR

En milliards de DA	2016	2017 Clôture	2018 PLF	2019 Prévision	2020 Prévision
Reliquat à fin n-1	2 073,8	784,5	0,0	0,0	0,0
Fiscalité pétrolière budgétisée	1 682,6	2 200,1	2 776,2	2 957,1	3 013,5
Fiscalité pétrolière recouvrée	1 781,1	2 331,1	2 776,2	3 229,6	3 289,9
Plus-value sur fiscalité pétrolière	98,6	131,0	0,0	272,5	276,4
Disponibilités avant prélèvements	2 172,4	915,4	0,0	272,5	276,4
Financement du déficit du Trésor par prélèvement du FRR	1 387,9	915,4	0,0	272,5	0,0
Solde FRR après prélèvements	784,5	0,0	0,0	0,0	276,4
Capacité (+) ou besoin (-) de financement	0,0	-570,1	- 1 815,5	-578,9	0,0

الملحق رقم 06:

EVOLUTION DES DISPONIBILITES DU FONDS DE REGULATION DES RECETTES FRR
2000 - 2015

En Milliards de DA	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
SOLDE en fin d'année	***0***	***721,7***	***1 842,7***	***2 931,0***	***3 215,5***	***4 280,1***	***4 316,5***	***4 842,8***	***5 381,7***	***5 633,7***	***5 563,5***	***4 408,1***
FISCALITÉ PÉTROLIÈRE BUDGETISEE	*720,0*	*899,0*	*916,0*	*973,0*	*1 715,4*	*1 927,0*	*1 501,7*	*1 529,4*	*1 519,0*	*1 615,9*	*1 577,7*	*1 722,9*
FISCALITÉ PÉTROLIÈRE RECOUVREE	*1 173,2*	*2 267,8*	*2 714,0*	*2 711,8*	*4 003,6*	*2 327,7*	*2 820,0*	*3 829,7*	*4 054,3*	*3 678,1*	*3 388,1*	*2 273,5*
PLUS VALUE	*453,2*	*1 368,8*	*1 798,0*	*1 738,8*	*2 288,2*	*400,7*	*1 318,3*	*2 300,3*	*2 535,3*	*2 062,2*	*1 810,3*	*550,6*
DISPONIBILITE AVANT PRELEVEMENTS	***453,2***	***2 090,5***	***3 640,7***	***4 669,9***	***5 503,7***	***4 680,7***	***5 634,8***	***7 143,2***	***7 917,0***	***7 695,9***	***7 373,8***	***4 958,7***
PRINCIPAL DETTE PUBLIQUE PRELEVE	*221,0*	*247,8*	*618,1*	*314,6*	*465,4*	*0*	*0*	*0*	*0*	*0*	*0*	*0*
REMBOURSEMENT AVANCES Banque d'Algérie	*0*	*0*	*0*	*608,0*	*0*	*0*	*0*	*0*	*0*	*0*	*0*	*0*
FINANCEMENT DU DEFICIT DU TRESOR	*0*	*0*	*91,5*	*531,9*	*758,2*	*364,3*	*791,9*	*1 761,5*	*2 283,3*	*2 132,5*	*2 965,7*	*2 886,5*
SOLDE APRES PRELEVEMENTS	***232,1***	***1 842,7***	***2 931,0***	***3 215,5***	***4 280,1***	***4 316,5***	***4 842,8***	***5 381,7***	***5 633,8***	***5 563,5***	***4 408,1***	***2 072,2***
RATIOS DISPONIBILITES FRR / PIB EN %	**5,6**	**24,4**	**34,5**	**34,4**	**38,8**	**43,3**	**40,4**	**36,9**	**34,8**	**33,4**	**25,6**	**12,5**

الملخص:

اعتمدت أغلب الدول خاصة دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر على ما تحوز من ثروات طاقوية واعتبرتها الأساس الذي تقوم عليه خططها المالية على سبيل تحقيق نهضتها الاقتصادية، وقد حظي النفط منذ مطلع القرن العشرين كمصدر للطاقة بأهمية بالغة لم ينلها أي منتج آخر طوال القرن.

إن جميع الدول الحديثة على اختلاف أنظمتها متفقة على أن يسير نشاطها المالي وفقا لبرنامج محدد، يشمل مجموع النفقات الدولة وإيراداتها التي تقررها مسبقا، ويطلق على هذا البرنامج الميزانية العامة للدولة، والدولة تسعى جاهدة لمحاولة تغطية نفقاتها من خلال إيراداتها، وتسلط هذه الدراسة الضوء على الدولة الجزائرية التي تسعى إلى تمويل ميزانيتها العامة لتغطية نفقاتها وذلك عن طريق إيراداتها العامة وأهمها الجباية النفطية، التي تتأثر بصورة كبيرة بالاضطرابات السوق النفطية، لذلك وجب على كل الدول الريعية إنشاء صناديق سيادية التي تعمل على امتصاص الفائض من الإيرادات أثناء ارتفاع أسعار النفط لتغطي به العجز من الإيرادات أثناء انخفاض الأسعار وبالتالي ضمان استمرار تغطية الإنفاق العام.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، الصناديق السيادية.

Abstract:

Most of the countries, particularly indeveloping ones, rely basically on energy resources and consider them as the basis upon wich they set their financial plans in order to achieve economic progress. Since the beginning of the twenty century, oil has been regarded as the best and most favoured source of energy.

All the developed countries, regardless of their systems, tend to managed their financial activities according to a meticulously elaborated plan covering the whole expenditures and incomes. The programme is called the public budget of the government. In fact, the state is always striving to cover all the public spending by means of its revenues. Algeria is among the countries which try seriously to finance their public budgets to cover the expenditures through public incomes, the most important of which is the oil collection, which are extremely affected by oil price fluctuation, Therefore, all rentier countries should establish sovereign wealth funds that absorb the surplus of revenues during the rise in oil prices to cover the deficit of revenues during the decline in prices, thus ensuring the continuation of covering public spending.

Key words: Oil prices, Public spending, Public revenue, The state budget, Sovereign wealth funds.